كتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي

د. محمد شندول
المعهد العالي للغات بتونس– جامعة قرطاج

– **تمهيد:** يندرج حديثنا عن "كتب اللحن" في إطار المبادئ التي ينبغي أن تضبط لإنجاز معجم العربية التاريخي من حيث المادة ومصادرها ومعايير قبولها أو رفضها.

ومنطلقنا هو اعتبار كتب اللحن مصدرا من مصادر مدونة معجم العربية التاريخي، وذلك لكثرتها مع ما تعكسه هذه الكثرة من وجود مادة غزيرة يرى الصفويون إقصاءها، وهو إقصاء يثير كثيرا من التحفظ إذ يطرح لدينا السؤال التالي: أليس هذا الكم الهائل من المفردات الذي يرى الصفويون إقصاءه هو جزء من العربية يمثل مادة لغوية تعكس تطورا طبيعيا في دلالة المفردات مما يصلح أن يكون مادة مفيدة لمعجم تاريخي موضوعه تقصي مظاهر تطور المفردة الدلالي عبر مراحل اللغة المختلفة ؟

وإن اختلاف وجهة النظر الصفوية، التي تعتبر ما يندرج في كتب اللحن خطأ عن وجهة النظر اللسانية التي ترى في بعض مظاهر الاستعمال الجديدة لتلك المادة انعكاسا لتطور دلالي في مفردات اللغة، يمثل مفارقة تطرح السؤالين التاليين:

1) ما هي معايير مقبولية المفردات التي تتضمنها كتب اللحن باعتبارها مفردات لا تنتمي إلى مستوى الفصيح؟

و2) متى يجوز أن تكون تلك المفردات مداخل معجمية في معجم تاريخي يتتبع تطور دلالة الوحدة المعجمية في مراحل اللغة المختلفة ؟

إن محاولتنا الإجابة عن هذين السؤالين وغيرهما مما تسمح به حدود هذا العمل، تقتضي تقديم وجهة نظر لسانية تبحث بموضوعية في الأسس التي بنى عليها أصحاب التصحيح مواقفهم وصولا إلى تبيّن المبادئ السليمة–المعرفية منها واللسانية– التي تمكّن من قبول نسبةٍ مما تضمنته كتب اللحن لتكون جزءا من مادة معجم العربية التاريخي. ونبدأ قبل ذلك، بالإشارة إلى منزلةكتب التصويب بين غيرها من المصادر.

1– منزلة كتب التصويب بين غيرها من المصادر: تكتسي كتب التصويب أهمية خاصة في البحث المعجمي عامة لأنها تتنــزّل في إطار قضية محددة هي قضية اللغة والتطور. فكثرة الاستحداثات اللغوية أدت إلى بروز مستويات لغوية كانت محلّ جدال مازال مستمرا، وقد صنّفها بعضهم اليوم إلى أربعة أصناف هي: العربي الفصيح، والعربي المولد، والعربي العامي، والأعجمي[1]. كما أدت تلك الكثرة أيضا إلى تباين في وجهات النظر حول درجة مقبولية الألفاظ المستحدثة.

وتزداد أهمية هذه الكتب إلحاحا عند السعي إلى وضع معجم تاريخي للغة العربية. وتتجلى هذه الأهمية في:

1– أنها كتب لا تحتوي إلاّ على المظاهر المحدثة بإزاء مقابلاتها الفصيحة وهي بمنهج الجمع هذا توفر للباحث مادة لغوية قابلة لدراسة التطوّر اللغوي.

2– أنها تتضمن مختلف مجالات استعمال اللغة، فقد جمعت مظاهر كثيرة من الاستحداث اللغوي في مجالات اللغة الأدبية، واللغة العلمية، واللغة الدواوينية واللغة المهنية، والعامية، وتعرّضت للمقترضات الأعجمية الخ... وبتميّزها بهذا الجمع تخفف عن الباحث تقصي مظاهر التوليد في مصادر أخرى متفرّقة كالصحف، والتقارير الإدارية، وكتب الأدب الحديثة. بل إنه يمكن أن يكتفي بها فيكون في غنى عن بقية المصادر إن اعتددنا بتمثيلية كتب التصويب هذه في جمع المولدات والمستويات اللغوية.

3- أنها ذات طبيعة مركبة، فهي من ناحية ترمي إلى المحافظة على سلامة اللغة، وهي تكشف من ناحية أخرى عمّا داخل العربية من الألفاظ والأساليب المحدثة. وهذه الطبيعة المركبة تجعل المعجمي، وإن كان صفويا، في غير غفلة عما ينضاف إلى رصيد اللغة من المفردات.

4- أنها مستمرة في الظهور استمرارا يضمن تتبع المستجدات اللغوية بما يسهل إجراء عمليات التحيين على المعجم التاريخي[2].

على أنه يجب التنبيه إلى أن ما تتضمنه كتب اللحن من المواد ليس محل إجماع في الدراسات التقليدية. فهي مواد بقيت معلقة في هذه الدراسات بين الرفض والقبول (أو بين المقبولية وعدم المقبولية بلغة اللسانيات الحديثة). وبيان ذلك في الفقرة التالية:

2- مادة كتب اللحن بين المقبولية وعدم المقبولية: نشير في هذا السياق إلى عدم إجماع الدراسات التقليدية على قبول الألفاظ المولدة. وعدم الإجماع هذا يمثل عائقا في الأخذ بتلك المواد وإدراجها في معجم تاريخي يكون محل اتفاق لدى الجميع. فالمواقف من هذه المواد متضاربة، بل متناقضة أحيانا. فالظواهر التي تُعدّ من وجهة نظر تطوّريّة توليدا يمكن أن تتّسع لكثير من مظاهره قوانين اللغة وقواعدها، هي من وجهة نظر محافظة انحراف عن القواعد المرجعيّة يندرج ضمن مقولة اللحن والخطإ، لأنّ اللغة حسب وجهة النظر هذه، قادرة بنفس أوضاعها القديمة على مسايرة حاجات أهلها المتجدّدة كما يذهب إلى ذلك اليازجي[3]. فما يتولّد في اللغة العامّة من المظاهر الناتجة عن الاستعمال العفوي ليس في نظر المحافظين سوى وضع لألفاظ اللغة في غير مواضعها يؤول إلى فساد في اللغة يتعذر اقتلاعه[4].

وتتلخص جملة الآراء المتعارضة في اتجاهين رئيسيين يحسن بيانهما قصد تمام الفائدة. وهذان الاتجاهان هما الاتجاه المتشدّد والاتجاه المتساهل.

2-1- الاتجاه المتشدّد في التصويب اللغوي: هو اتجاه ينزع فيه أصحابه باللغة نزعة صفوية. فلا يرون في المظاهر اللغوية المحدثة مظاهر تطور، بل يعدّونها خطأ لا يجوز إقراره لأنها تخرج عن مستوى الفصيح الذي تجسمه لغة ما يسمى بعصر الاحتجاج وهو العصر الذي ينتهي بأواخر القرن الثاني الهجري في الحواضر وأواخر القرن الرابع في البوادي. ولذلك فهم من أهل التوقيف الفصاحي الذين لا يعتدّون إلاّ بما نقل عن الفصحاء العرب القدامى، والذين يعتبرون اللغة ملكا للسلف وإرثا لم يخضع لإرادتنا، فليس للخلف إلاّ أن يقبلها على الحال التي ورثها بها دون أن يكون له حق التبديل أو الإضافة. وممّن يمثل هذا الاتجاه من الأفراد الذين هم من أعلام حركة التصحيح الحديثة الشيخ إبراهيم اليازجي. فهو يري أن اللغة العربية هي لغة القرآن والأجداد الأوائل والنمط الذي يجب الالتزام به والمرجع في الصحة والخطأ و الموروث المقدّس الذي ليس لنا حق التصرف فيه، وفي هذا يقول: "... بلى، لا تنكر مزية العربي على المولد في أنه هو واضع اللغة وأنّ المولد مقلّده فيها، وأنه مادام منتحلا لهذه اللغة فهو مقيد بمتابعة الواضع وكل ما خالفه فيه لم يعدّ من اللغة التي انتحلها. وهذا أمر لا سبيل إلى إنكاره ولا جدال فيه... لأنه هو السابق إليها، فليس لمن جاء بعده أن ينازعه في ذلك ولا أن ينقض حكما بناه ولا سيما بعد أن ختم على اللغة بخاتم القرآن والسنة وتعيّن الجري فيها على ما انتهت إليه زمن التنـــزيل والنطق بالاحاديث النبوية"[5].

وممن يمثل هذا الاتجاه أيضا زهدي جار الله في كتابه "الكتابة الصحيحة" الذي نشر ببيروت سنة 1968، وعباس أبو السعود في كتابه "أزاهير الفصحى في دقائق العربية" الذي نشر بمصر سنة 1970، وفاروق شوشة في كتابه "لغتنا الجميلة".

أما من يمثل هذا لاتجاه من المجمعيين فنذكر على سبيل المثال أحمد العوامري في مبحثه "بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة" الذي نشره في الأجزاء الأربعة الأولى من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة بين 1934 و1935. ومن مواقف العوامري

منعه الاستحداث في اللغة وعدم اعتباره كلام المتأخرين حجة وإن كانوا من علماء اللغة، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "نحن لا نحتجّ بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين كابن منظور والفيروزابادي والفيومي والزبيدي وغيرهم ... فهؤلاء الأعلام نقلة ورواة لا غير، وليس في كلامهم قوة أن يحتجّ به"[6].

والتشدّد في الاستحداث اللغوي ليس حديثا. فقد كان عدد كبير من المؤلفين في التصحيح اللغوي قديما يعدّون المولّد في اللغة ضربا من الخطأ، ومن هؤلاء على سبيل المثال أبوحمزة الكسائي (ت189هـ/805م) في كتابه "ما تلحن فيه العامة" فقد اعتمد في الحكم على صحة لفظ أو خطئه بوروده في السماع، ولم يعوّل في ذلك إلا على الاستشهاد بالقرآن والشعر، ورفض ما سوى ذلك. وفي موقفه المتشدد هذا غرابة، لأنّه يتناقض ومبدأ أهل الكوفة الذي أرسى هو قواعده، والذي يعتبر الشاذ أصلا يقاس عليه ولا يجوز تخطئة مستعمله. وهكذا يتبين لنا أنّ المواقف المتشدّدة، القديمة منها والحديثة، قد وقفت من التوليد في اللغة موقف الرفض ونظرت إليه على أنّه مظهر فساد فيها[7].

2-2- الاتجاه المتساهل: هو اتجاه يجيز التطوّر النوعي في الاستعمال عن طريق الاجتهاد والبحث في وجوه التخريج والتجويز لما يشيع من الاستعمالات المحدثة. فقد رأى أصحابه أنّ أغراض المتكلمين تتطوّر بتطوّر الواقع الاجتماعي ومتطلبات الحياة المتجدّدة. ولذلك فإنّ ألفاظ اللغة وتعابيرها المستعملة قابلة للتغير والتبدّل، وأنّ معجم الجماعة اللغوية مهيأ للزيادة والنقصان. وإذن فليس كل ما يداخل اللغة لحنا، بل يمكن أن يكون في جانب منه، تلبية لحاجة جديدة في التعبير.

وتجلى هذا الاتجاه في قرارات المجامع اللغوية العربية وفي مواقف بعض الأفراد من الدارسين. فأما المجامع العربية - وأبرزها مجمع اللغة العربية بالقاهرة- فقد رخّصت في استعمال عدد كبير من الألفاظ والأساليب المحدثة التي شاع استعمالها[8]، وأصدرت قرارات في إجازة الوضع للمحدثين، وفي الارتجال

والترجمة، والتعريب، كطرق في التوليد في العربية –عند الضرورة– لجعلها مواكبة للتطوّر[9].

أما أبرز من يمثّل هذا الاتجاه في العصر الحديث من الأفراد فهو أحمد حسن الزيات (ت 1968م) في مقاله "الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه" الذي نشره في العدد الثامن من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقد اعتبر أنّ "حقّ الوضع حقّ مطلق لا يتخصص بأحد، ولا يتعلق بطرف، يملكه الفرد والجماعة، وتملكه الخاصة والعامة[10]، فهو يري أنّ التوليد في اللغة ممكن للأفراد والجماعات على حدّ سواء، وهذه الجماعات يمكن أن تكون أصحاب المهن من المثقفين كالصحافيين والفقهاء والأطباء، أو من العامة كالحدّادين والنجارين والتجار الخ... ومن أبرز حججه التي أوردها في رأيه هذا، الأثر التالي: سمع الرسول أنّ منافقا نال من عروبة سلمان الفارسي، فدخل المسجد مغضبا وقال: "أيّها الناس، إنّ الرب واحد والأب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أمّ. وإنما هي اللسان. فمن تكلّم العربية فهو عربي"[11]. وهذه الحجة التي أوردها تعكس رأيه في الاستحداث اللغوي، فهو لا يراه خطأ كما هو الشأن عند الصفويين بل يراه حالة طبيعية تعتري اللغة، لأنّ العربية عنده ليست توقيفا فصاحيا أو حكرا على العرب الخلّص[12].

ويندرج في هذا الاتجاه المتساهل أيضا أولئك الذين يرون أنّ من الكلام أفصح وفصيحا وصحيحا، وأنّ استعمال الصحيح مثلا بدل الأفصح والفصيح لا يستوجب التخطئة، فكل استعمال من الاستعمالات الثلاثة المذكورة صواب. ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه محمد العدناني في كتابه "الأخطاء اللغوية الشائعة" فهو يدعو إلى "التشبث بكل كلمة مألوفة لدينا تفوهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي وكل رأي قاله البصريون أو الكوفيون أو نحوي مفكّر عبقري كابن جني وابن هشام الأنصاري وابن مالك، أو لغوي فذّ كالزمخشري وابن منظور والزبيدي[13]. ومثل

هذا الموقف لا يخلو من تساهل، وذلك لأنه يقبل من تطعيم اللغة لمسايرة العصر ما يجيزه علماء اللغة.

يتبين لنا إذن من خلال هذين الاتجاهين الكبيرين اختلاف النظرة إلى المولَّد في اللغة اختلافا يدعو إلى إعادة النظر في الظواهر اللغوية المحدثة ومنهج معالجتها بما يوضّح مدى قابليتها لأن تكون مداخل معجمية تتدرج في مدونة معجم تاريخي.

ويتبين لنا أيضا أنّ العربية كما تبرزها كتب التصويب هي لغة غير مستقرّة في ألفاظها ومعانيها وبعض أساليبها، ولا تخضع في ذلك لحدود الفصاحة التي قيّدها بها الصفويون؛ وهو ما يدعو إلى تتبع ما يتولد من الألفاظ والمعاني في نطاق معجم تاريخي، وإلى متابعة هذه المسألة متابعة موضوعية تنظر إلى اللغة لا من خلال ماضيها فقط كما يفعل المحافظون بل أيضا من خلال حاضرها ومستقبلها وعلى أنها أداة تواصل تخضع لحياتنا، لا على أنها إرث ثابت لا يحق لنا التصرّف فيه.

على أن هذا يطرح سؤال أساسيا وهو: كيف نقبل بأن تكون كتب التصويب مصدرا من مصادر المدونة القاموسية لوضع معجم اللغة العربية التاريخي ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي وضع منطلقات نظرية معرفية ولسانية، على أساسها نضع المعجم التاريخي في إطاره من الدرس اللغوي ليسهل بعد ذلك تحديد مصادر مدونته. ولعل أول هذه المنطلقات تحديد مفهوم واضح للتطور اللغوي في إطار المبادئ المعرفية لنظرية التطور.

3- مفهوم التطور اللغوي: إن عدم تحديد مفهوم دقيق للتطور اللغوي في الدراسات المعجمية العربية أدى إلى إغفال كتب اللحن. فهذه الكتب لم تجد، على أهميتها، صدى كبيرا في الدراسات اللسانية التي اهتمت بالمعجمية النظرية والتطبيقية. ومثّل هذا نقصا كبيرا في تحديد المدونة المعجمية ومصادرها. وتجلّى هذا النقص فيفقدان دراسة مبوّبة و شاملة تجعل من كتب اللحن مصدرا من مصادر

المدونة القاموسية للغة العربية. فلكي يستوفي المعجم التاريخي مواد كتب اللحن لابد من توفير ببليوغرافيا كاملة في كتب التصويب القديمة منها والحديثة.

وعدم تقصي المظاهر التطورية ناتج عن عدم الإدراك الكافي لمفهوم التطور. فلو كان ذلك الإدراك متحققا لكانت الدراسات أكثر جدوى ولكانت الخطوات في إنجاز معجم العربية التاريخي أسرع. فما هو المفهوم اللساني للتطور اللغوي إذن؟

نستند في تحديد هذا المفهوم على نظرية النشوء والارتقاء التي وضعها شارل داروين في كتابه "أصل الأنواع (The origine of spaces)" لنخرج بعد ذلك بتصور لساني لمفهوم التطور.

وملخص ذلك في هذه النظرية مما يُعدّ فيها من الأسس الثابتة التي لا مأخذ فيها، أن التطور قانون طبيعي عام، و يعني التغير الذي يصيب الكائنات الحية عبر التاريخ. ومن خصائصه أنه حركة دائبة لا تنقطع. وقد يطرأ على الشيء كله أو على البعض منه. والتحولات التي تحدث بمقتضاه تكون هي أيضا كلية أو جزئية. وكذلك تكون كثيرة أو قليلة. وكل ما يحدث إنما هو في أغلبه عملية تكيّف مع البيئة لتحقيق غاية في الوجود، أي إن التطور في أساسه وظيفي. وهو يخضع لعاملين أساسيين هما عامل الزمن وعامل البيئة.

1) عامل الزمن: يتمثل في عمر الكائنات إذ لا بد لكل نوع من الكائنات من عمر معلوم قد يطول فيطول عمر ذلك الكائن. وقد يقصر فيضمحل الكائن أو ينقرض.

2) عامل البيئة: يتمثل في ما يحدثه تغير البيئة من تأثير في طبيعة الكائنات

ومن أهم مبادئ التطور في هذه النظرية: مبدأ البقاء للأقوى ومبدأ البقاء للأصلح.

1) مبدأ البقاء للأقوى: أساس هذا المبدأ أن العلاقة بين الأفراد هي علاقة صراع بين قوي بضعيف. فما يمتلك من الأفراد المتنازعين عناصر قوة في ذاته هو الذي يبقى. وما يفتقر إلى ذلك قد يضمحل أو يفنى.

2) مبدأ البقاء للأصلح: يتميز هذا المبدأ بأن العلاقة بين الأفراد المتنازعين هي علاقة تنافس، لأن الأفراد المتنازعين يتكافؤون في القوة، أي إن العلاقة بينهم ليست علاقة قوي بضعيف كما في المبدإ السابق. ومن ثم فإن المنافس الذي يوفر لنفسه عناصر التكيف مع عوامل التطور والتأثيرات الخارجية لأداء وظيفته هو الذي يستمر في الوجود. ولْنلاحِظْ هنا الفرق بين أن يكون للفرد عناصر قوة ذاتية وبين أن يقوم هذا الفرد بعملية تتكيف لاكتساب عناصر القوة التي تمكنه من البقاء.

ويتحكم في هذين المبدأين قانون يسمى قانون الانتخاب الطبيعي. وهو القانون الذي يقوم بعملية انتقاء نوع الكائنات. فالكائن الذي يحقق فائدة من بقائه هو الذي يُنتخَب. وتتمثل هذه الفائدة في أداء الكائن لوظيفته من وجوده. وعليه فإن تحقيق هذه الوظيفة هو الذي يبرر وجود كائن وغياب آخر في إطار الصراع القائم بين أنواع الكائنات في الوجود.

على أن من الكائنات الموجودة ما يبدو شاذا في نوعه أو ضعيفا في بنيته. وتفسر نظرية النشوء والارتقاء هذين المظهرين بمبدأين هما: مبدأ الانتقاء الجنسي ومبدأ القول بالطَّفرة.

1) مبدأ الانتقاء الجنسي: هو المبدأ الذي يفسر استمرار الكائنات الضعيفة على البقاء. فمن الكائنات ما لا يُفسَّر بقاؤه بقوته وفقا لمبدإ البقاء للأقوى أو بقدرته على التكيف وفقا لمبدإ البقاء للأصلح بل بمقبوليتِه في الوجود. ومن ثم فإن مقبوليتَه هي مبرِّرُ وجودِه.

2) مبدأ القول بالطَّفرة (Mutation): هو المبدأ الذي يفسر التغيير الذي يحدث فجأة ويعسر تعليله والذي تكون نتائجُه بروزَ ظواهر تبدو شاذة أو غريبة. فتكون

الطفرة هي التبرير الذي يُفسِّر بروز تلك الظواهر، ذلك أن البروز الفجئي لتلك الظواهر قد لا يوجَد له في فترة ظهوره تعليل واضح وتفسير مقنع.

هذه هي أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم التطور معرفيا في نظرية النشوء والارتقاء وما يتعلق بها من بعض المفاهيم كما تجلت في أبرز مراجعها وهو كتاب "أصل الأنواع" لداروين.

وهذا المعنى المعرفي ينعكس في أسسه وفي معناه عن المعنى اللساني، فيكون التطور اللغوي هو "التغير الذي يصيب عناصر اللغة في مرحلة من مراحلها بحكم تغير الحياة الاجتماعية والحاجات التواصلية للجماعة اللغوية[14]. ويكون إما بتحول تام يحدث تدريجيا عبر الزمن تخرج به اللغة من مرحلة تاريخية إلى أخرى فتصبح لغة ثانية غير الأولى؛ وإما بتكيف ذاتي يحدث داخل نظام اللغة ذاته ويحقق الملاءمة بين البنى اللغوية والتغير الاجتماعي. ونحن نذهب إلى هذا التصور الأخير انطلاقا من رؤية للغة تعتبر "تطور لغة ما مرتبط بتطور الحاجات التواصلية للجماعة التي تتكلم تلك اللغة"[15]، وذلك أنّ وظيفة اللغة الرئيسية هي التواصل. وعليه فإنّ العلاقة التي تكون بين التطور وحاجات الإنسان التواصلية هي علاقة تلازم. وهذا يفضي إلى القول بأنّ التطور اللغوي، هو كلّ تغــيّر يحصل في اللغة عبر تعاقب مراحلها التاريخية من أجل بقائها أداة صالحة للتواصل من خلال ما يتحقق من تكيف بين بناها والحاجات التواصلية المتجددة. فتكون الأفراد اللغوية حسب هذا التصور، كسائر الأفراد في الكون، ينطبق عليها التغير بمختلف تجلياته كانطباقه على كل كائن آخر. فمن الأفراد اللغوية ما يفرض بقاءه دون تغير لقوّة في ذاته، مثال ذلك سائر وحدات اللغة التي حافظت على طريقة استعمالها القديم رغم شدة المنافسة أحيانا (لاحظ بقاء حرف الفاء مقابل: [ڤــ] كما في: تلفزة (télévision) وفيستة(veste)، ومنها ما يستمر في البقاء مع عمليات تكيّف كما هو الحال في كلمتي سيارة وذرة على سبيل المثال من حيث دلالتهما

القديمة ودلالتهما الجديدة. ومنها ما يضمحل لعدم قدرته على الاستمرار في أداء وظيفته التواصلية، من ذلك ما يسمى مُماتا وما يسمى متروكا (ما تركه الاستعمال من المفردات). ومنها ما يعد شاذا أو غريبا ولكنه يستمر في التداول لمقبوليته التواصلية رغم ضعف بُنيته، مثل: مكره أخاك لا بطل (ضعف إعرابي)، و"من قتل من؟" (ضعف تركيبي).

وتتحدد حاجة المتكلم إلى المفردة بحسب عملية انتقاء يقوم بها في ذهنه. ويقوم مفهوم "الحاجة" هنا مقام قانون الانتخاب الطبيعي في تحديد ما يبقى أو يهمل من وحدات اللغة. فما يُحتاج إليه لأداء وظيفة التواصل يبقى في الاستعمال. وما لا يؤدي هذه الوظيفة يُهمل أو يمات.

فالتطور اللغوي إذن هو ذلك التفاعل الذي يحدث بين بنى لغوية قائمة وواقع اجتماعي متبدل يفضي إلى تلاؤم بين تلك البنى التي تعد تقليدية والحاجات التعبيرية الجديدة. وإن هذا المفهوم من شأنه أن يساعد على تقبل مظاهر التغيّر في ألفاظ اللغة تبعا لقوانين وقواعد تؤهلها لأن تكون عناصر بناء في معجم العربية التاريخي.

وطرح مسألة التطور اللغوي بهذا المفهوم أمر ضروري، وذلك أنّ مظاهر الاستحداث تقتضي تقييما في إطار مقاربة لسانية تأخذ بعين الاعتبار مسألة التطوّر اللغوي، وتقبل من الظواهر المحدثة ما يستجيب منها لقوانين تستوعبها وقواعد تتحكم فيها.

على أن الأساس النظري لمفهوم التطور اللغوي وفقا للمبادئ المعرفية، يقتضي البحث في أسس لسانية تترابط مع الأسس المعرفية لكي يجوز لكتب اللحن أن تكون مصدرا من مصادر المدونة القاموسبية لوضع معجم العربية التاريخي. ومن هذه الأسس قضية التطور بإزاء القيود القواعدية، وقضيتا الخطإ مقابل الصواب (خطأ/صواب)، والقاعدة مقابل الشذوذ(قاعدة/شذوذ).

4- مفردات اللغة بين التطور والقيود القواعدية: إنّ الإجابة عن السؤال: كيف تستجيب اللغة في نفس الوقت لحتمية التطوّر وثبات القاعدة؟ تستوجب معرفةَ الكيفية التي تتمّ بها الملاءمة بين هذين الجانبين اللذين يبدوان متناقضين. ونحن في ما يلي نتعرض لذلك بحثا عن الصلة بين جانبي المسألة.

4-1 حتمية التطوّر اللغوي: التطوّر اللغوي كما سبق أن حدّدنا، هو تغيير يصيب اللغة عبر التعاقب التاريخي لمراحل اللغة. وترجع هذه الخاصية إلى المواضعة الناتجة عن آنية الاستعمال، وإلى كون اللغة، في مفهومها العام، مؤسسة اجتماعية تخضع لتأثيرات مختلفة داخلية وخارجية تساهم في تطوّرها.

فاللغة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، قابلة للتطوّر كغيرها من سائر المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وهيلا تمثّل استثناء في ذلك. فلابدّ أن يطرأ عليها تغيير ولو جزئيا بحكم عوامل التطور المختلفة. فكما يؤدّي تبدّل الأحوال الاجتماعية والتطوّر الثقافي إلى تغيير التقاليد المختلفة، فإنّ دافع الحاجة إلى التعبير عن المستجدات يؤدّي إلى تطوّر في اللغة.

ومهما اختلفت عوامل التطور اللغوي فإنها تفضي في غالب الأحيان إلى حدوث انسجام في العلاقة بين عناصر لغوية قديمة وأخرى جديدة من أجل تحقيق ملاءمة بين تلك العناصر تؤدي عادة إلى مظهر حديث في الاستعمال يصبح مقبولا لدى الجماعة عندما تتواضع عليه. فليس من الضروري إذن، على مستوى المعجم مثلا أن يلازم الدال مدلوله. فالدليل اللغوي يمكن أن تضيقه الجماعة بتخصيص دلالته كما يمكن أن توسّعه فتجعله أكثر تعميما. وربما تكسبه معنى جديدا لا علاقة له بدلالته القديمة، أو تستعيض عنه بدليل آخر، لأن مظهره المادي يجعله غير مضمون البقاء على حالة واحدة وعرضةً للتبدل أو الزوال.

والتغييرات التي تحدث في اللغة هي تحقيق ملاءمة بين عناصر اللغة والواقع الاجتماعي المتطور تتكيف بمقتضاها مختلف الوحدات لتستجيب لحاجات التواصل.

وما يصبح منها جزءا من استعمال اللغة العام إنما يتمّ بالمواضعة لأنّ الإبقاء على التواصل اللغوي يقتضي من المتكلمين الاتفاق على أوجه استعمالهم للغة. ولذلك فإن ما يشيع من مظاهر التطور المحققة لتلك الملاءمة إنما هو مواضعة جماعية استمدت جانبا من مقبوليتها من المعيار الاجتماعي الذي أكسب تلك المظاهر التطورية شرعية التداول.

على أن هذه التغييرات تحدث غالبا ردود فعل معارضة. وردود الفعل المعارضة هذه إنما تصدر على وجه الخصوص، من العارفين بأوضاع اللغة من المحافظين. ولا يمكن لردود الفعل هذه أن تندرج في نطاق النقد اللغوي بقدر ما تندرج في نطاق البحث الاجتماعي والحضاري ضمن مبدإ الصراع بين القديم والجديد في مظاهر السلوك. وذلك أن مقولة "قل ولا تقل" أو "الخطأ والصواب" هي في جانب كبير منها مقولة اجتماعية وليست مسألة لغوية بالأساس[16]، إذ هي ترجع في جوهرها إلى الصراع التقليدي بين المحافظين والمجددين داخل كل مؤسسة اجتماعية، وليس إلى الحجاج اللغوي، وذلك أنه لا يوجد دليل لغوي يقنع بصورة موضوعية بصحة استعمال ما دون آخر. فكلّ لغة تتكلمها جماعة لغوية تشهد مستويات في الاستعمال واختلافات تسمى لهجات. و"اللهجة الراقية تسمى لهجة مثالية (Dialecte standard). لكن ما معنى "لهجة راقية؟" إنّه لا يوجد تحديد دقيق لها. بل إنّ هذه اللغة الراقية تتعرّض لخروق حتى من أشد الصفويين محافظة وهي في واقع الأمر لغة مثالية غير مستعملة"[17].

والناحية اللسانية التي يؤاخَذ عليها المحافظون في تخطئتهم الاستحداثات اللغوية على مستوى المعجم، هو قولهم بملازمة الدال للمدلول. فهم عندما يخطِّئون بعض الكلمات، يذهبون إلى القول بأنّ اللفظة وُضِعَت في غير موضعها ذهابا منهم إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة مناسبة، أي علاقة اتصال طبيعية توجب ملازمة اللفظ لمعناه. وهذا الاعتقاد تعارضه النظريات اللسانية الحديثة. فاللسانيات

الحديثة تقول بالفصل بين الدال والمدلول ارتكازا على مذهب اعتباطية الدليل اللغوي وفق مفهوم دي سوسير[18]. ومن شأن هذا المذهب أن يجعل القول بالتطوّر اللغوي ممكنا ولو نظريا [19]، وذلك أنّ الدليل مهيأ للتغيّر بحكم خضوعه للمواضعة التي يمكن أن تتبدّل من جيل إلى جيل. وهذا يخالف وجهة نظر المحافظين التقليدية التي تحكم على الدليل بعدم التبدل وعلى اللغة بعدم التطوّر.

والاعتقاد بملازمة الدوال للمداليل ينطوي على خلط آخر هو عدم التمييز بين ما يطرأ على الأدلة من تطور وما يطرأ على المداليل. فالتطور قد يحدث على الدال دون المدلول كما في : مَعُوقٌ← مُعَاقٌ، وخِصْبٌ←خُصُوبَةٌ، مَلْآن ← مَلِيئٌ. وقد يحدث عكس ذلك أي أن يتطور المدلول دون الدال كما في: تكبّد(توسَّط الشيءَ) ← تكبّد(عانى وقاسى(محدثة). وإن عدم الانتباه إلى مثل هذا الفصل قد أدى بالمصححين إلى الاعتقاد بأن معنى وحدة معجمية ما ذات صيغة معينة يلازمه ثبات تلك الصيغة. أم على المستوى النحوي فإن المصححين يؤاخَذون في جزء من اعتراضاتهم على التراكيب بعكس ما قلنا على المستوى المعجمي. فإنّ تبدّل معنى جملة ما ذات بنية شكلية مجردة قد لا يتبعه بالضرورة تحوير في بنيتها تلك. فقد تبقى تلك البنية هي نفسها، إلاّ أنّ تطوّر الأدوار الدلالية للوحدات الموجودة بداخلها يغيّر معناها، وذلك "أنّ الخصائص الدلالية لوحدات معجمية معينة هي التي تحدّد أنواع الوحدات الأخرى التي تأتلف معها في التركيب"[20]. فبنية الجملة المجرّدة إذن لا تتبدّل ولكنها تستوعب مضامين تطوّريّة فتبقى بذلك مضطلعة بدورها الوظيفي وإن اختلف تجسيمها المادي الذي يمكن أن يعطيها دلالة أخرى. فما يتبدّل في الجملة هو المضمون وليس البنية المجرّدة. وبالتالي لا يعني تغير المضمون في صلب البنية المجرّدة تغيّر تلك البنية، ذلك أنّ من الجائز أن تحلّ مضامين محلّ أخرى عبر الزمان دون أن تُحوَّر القوالب المجرّدة التي تستوعب تلك المضامين. وعليه فإنّ ردود الفعل التي ترفض مظاهر التطوّر

التركيبي هي في هذه الحالة ردّات فعل تتعلّق بالمضامين. ومن ثَمَّ فهي ردود فعل جزئية لا صلة لها بالبنى المجرّدة، ولا تمسّ بنظام اللغة وإن كان المحافظون يعتقدون خلاف ذلك، لأنهم لا يميزون بين المباني ومضامينها[21].

إنّ تطوّر المضامين هو الذي يوهم بالعدول عن الصيغ والبنى. وعدم الفصل بينها هو الذي يوهم بأنّ كلّ توظيف جديد لهياكل اللغة المجردة خرق لنظام اللغة ووضع لألفاظ اللغة في غير مواضعها. فاكتساب وحدة معجمية ما لخصائص دلالية جديدة أو تطوّر فحوى جملة ما داخل بنية أو تركيب معيّنين لم تجر به العادة هو في نظر المحافظين خرق للقواعد المرجعية في الاستعمال.

وتبدّل المضامين لا يتعارض ومبدأ التطوّر اللغوي. فهو مما تحتّمه حاجات كلّ عصر إلى التعبير عن الأغراض التواصلية، ومن ثَمّ يصبح توليد الألفاظ والتعابير المحدثة بما توفّره اللغة من القواعد، أمرا مقبولا ومبرّرا، فـ"إذا كان على لسان ما أن يرضي حاجاته الإبلاغية باستمرار فينبغي للغة أن تتلاءم مع المستجدّات. وهذا لا يتنافى مع مفهوم اللغة باعتبارها بنية، ولا يتناقض مع القول بأنّ بنية لغة ما قارّة مع أنّ مظاهرها التعبيرية تتطوّر. ولكنه يتضمّن أنّ هذه البنية تطرح على الدرس باستمرار لأنّها تشتغل، وذلك لتحقيق التوازن بين الحاجات التواصلية المتجدّدة والعادات الموروثة"[22].

على أنّ ما يُعدّ عدولا عن القواعد اللغوية المرجعية له حكمان: حكم بالتخطئة وهو حكم معياري انطباعي لا يجوِّز الخروج عن القواعد الموروثة كما سبق أن ذكرنا؛ وحكم لساني يَعتبِرُ ما يصدر عن المتكلم–المستمع النموذجي الذي يفهم لغته فهما جيدا استعمالا مقبولا إذا استجابت له الجماعة اللغوية إذ إنّ الجملة المقبولة لسانيا، هي "الجملة التي يمكن أن ينتجها المتكلم في سياق مخصوص والتي يقبلها بقيّة مستعملي اللغة على أنها تنتمي إلى لغتهم"[23] دون اعتبار لصحتها النحوية واستجابتها للقواعد المرجعية.

واستتباعا لهذا الاختلاف فإنه لا ينتظر من المواقف المعيارية أن تدعو إلى مراجعة أحكام اللغة الموروثة ؛ في حين ترى اللسانيات الحديثة إمكانية مراجعة الأنحاء التقليدية وإعادة وصف اللغة بما يستجيب لنسق التطوّر وما يحمله من معطيات جديدة تمكّن من معرفة خصائص الاستعمالات المحدثة. فإذا كان النحو التقليدي يُخضِع الاستعمال للقواعد المعيارية فإنّ الوصف اللسانيّ يجيز مراجعة هذه القواعد على ضوء مظاهر الاستعمال الشائعة. فرفض مظاهر التوليد إذن موقف ذاتي وانطباعي يقابله التصوّر اللساني الذي يقرّ بالتغيّر اللغوي وبإمكانية وجود ما يمثّل عدولا عن الموروث ينبئ بوجود تطوّر في اللغة.

وعوامل التطوّر اللغوي تتلخص من خلال كلّ ما سبق ذكره، في نوعين من العوامل:

1) عوامل داخلية: وهي التي تتعلّق بطبيعة اللغة في حدّ ذاتها من حيث أنّ اللغة مؤسسة اجتماعية قابلة للتطوّر يتمّ فيها وضع الأدلة بالاتفاق وبحسب ما تدعو إليه حاجات الأفراد المتبدلة.

2) عوامل خارجية: وهي نوعان، النوع الأوّل هو العوامل الاجتماعية ذات التأثير المباشر في التطوّر اللغوي مثل تبدّل الحاجات التواصلية لدى الجماعة اللغوية وظهور مسميات جديدة للمستحدثات الحضارية وتسرّب الألفاظ والأساليب الأعجمية بفعل التأثير المتبادل بين ثقافات الأمم الذي يُعتبر التداخل اللغوي من أبرز مظاهره.

والنوع الثاني هو العوامل النفسية، ومن أهمّ مظاهره طريقة استعمال المتكلم – المستمع النموذجي(Locuteur-auditeur idéal) للغته في مختلف أوضاعه النفسية وأثر محصوله من القواعد المرجعية في ذلك.

واستتباعا لكل ما ذكرنا يصبح من الضروري اعتبار كتب اللحن من مصادر المدونة القاموسية التي تفيد في وضع المعجم التاريخي من خلال مراجعة ما ورد فيها من مواد وإبانة ما له قواعد وقوانين لغوية تفسّره.

4-2 القيود القواعدية: اللغة نظام معقّد كما يذهب إلى ذلك دي سوسير[24]. ومعنى ذلك أنها مجموعة قواعد عامة مجرّدة تستنبط بإعمال الفكر وتتفرّع لتكوّن أنظمة اللغة المختلفة. واللغة بهذا الاعتبار، تمثّل مجموع العلاقات المجرّدة التي تنظم مختلف مظاهر السلوك اللغوي المحسوس في عمليات التواصل بين أفراد المجتمع. وخاصية التجريد هذه، هي عند دي سوسير، من أهمّ عوامل اللاتحول (الثبات) (Immutabilité)، لأنها "تمثل النقطة التي يظهر فيها عدم قدرة الجمهور على إلحاق أيّ تغيير باللغة"[25]. وذلك أنّ تماسك العلاقات المجرّدة يكسب القواعد حصانة ذاتية تمنعها من التغيّر العشوائي، ويجعل من نظام اللغة نظاما مغلقا شديد المحافظة، بطيء التطوّر، ولا يتأثّر كثيرا بالعوامل الخارجية.

وتؤدي خاصية ثبات النظام إلى تقييد مظاهر الاستعمال بقواعد معلومة هي تلك التي يسمح بها النظام. وهذا التقييد القواعديّ ضروري لأنه هو الذي يضمن التواصل بين الأفراد في سلوكهم اللغوي اليومي، ويحقق استمرارية الصلة بين الاجيال. فلو ارتجل كل فرد لغة لنفسه دون نظام متّبع أو قاعدة معلومة لاستحال التفاهم بين الناس.

إلا أنّ القواعد ليست كلها مقيِّدة بنفس الشكل وبنفس الدرجة إذ من البديهي أنه يوجد في كل لغة طبيعية نوعان من القواعد:

1) قواعد عامة (Régles générales)، وهي قواعد ثابتة وقبْلية لكونها ترجع إلى نظام اللغة الموروث، ويكون وجودها مستقلا عن العناصر اللغوية المحسوسة لكنها تتحكم فيها في نطاق مبادئ شمولية. وهذه القواعـــد هي تلك التي شبهـــا دي سوسير بقواعد لعبة الشطرنج[26]، فهي لذلك لازمة في كل الأحوال وموجودة

سلفا في أذهان المتكلمين لتوجه مظاهر سلوكهم اللغويّ كما توجه قواعد لعبة الشطرنج قطع الشطرنج. فهي إذن قواعد تتّسم بسمة الشمولية. وهذه السمة تكسبها القدرة على التحكم في مبادئ السلوك اللغوي العامة لأنّها تعمل في إطار يشبه القانون الكليّ.

2) قواعد خاصة[27] (Règles particulières)، وهي قواعد بعدية تأتي لتكيّف خصوصيات الاستعمال التي تفلت من القواعد العامة، لأنّ القواعد العامة لا تستطيع –بحكم شموليتها–السيطرة على كلّ الجزئيات.

وهذه القواعد مقيِّدة أيضا، لكنها لا تُلتزم باستمرار ولا تمثل قواعد ثابتة، بل هي متجدّدة لأنها تستجيب لعوامل التطوّر فتنظّم بصورة آلية مظاهر التغيير لكي لا تدعها منحرفة عن نظام اللغة العام. فهي إذن قواعد تعمل بصفة وقتية، وتقوم بما يشبه دور الحركة الارتدادية في القواعد العامة عندما تسعى إلى استيعاب ما يبدو شذوذا أو تطوّرا في مظاهر السلوك اللغوي.

ومختلف هذه القواعد يملكها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وهي تعمل في أذهانهم بصورة آلية، وتوجّه سلوكهم اللغوي، وتقيِّده بدون شعور منهم "فاللغة موجودة لدى الجماعة في شكل جملة من الارتسامات المودعة في كل دماغ... فهي إذن شيء ما موجود في كل دماغ من تلك الأدمغة على حدة. وهو مع ذلك مشترك بينها جميعا مُودَع لدى أصحابها دون أن يكون لمشيئتهم في ذلك أيّ دخل"[28].

تقيد القواعد إذن الاستعمال في كل الأحوال. لكن تختلف درجة هذا التقييد ووطأته. فهو إمّا قَبْلِيّ ليس لأحد حرية الخروج عنه لأنه يرجع إلى القواعد العامة لنظام اللغة الموروث الذي يفرض نفسه على الأفراد ويجعلهم في علاقة تبعية له. وإما بَعْدِيّ يتأتى بقاعدة خاصة تكون منسجمة مع النظام إثر استحداث منوال ترتضي الجماعة اللغوية استعماله، فيكون بذلك قابلا للتبدّل لأنه يمثل قانونا آنيا

يفرض نفسه على المتكلمين عن طريق ضغط الاستعمال الجماعي لكن دون وجود أي ضمان للمحافظة عليه كما ذهب إلى ذلك دي سوسير[29]، "فالنظام الذي يحدده القانون الآني نظام عابر غير ثابت"[30] لأنه لا يصمد أمام عوامل التغيير. فهو لا يعني سوى تنظيم ما يجِدُّ من الأحداث اللغوية التي تشدّ انتباه المتكلمين فيجري استعمالها بينهم.

ولا تتعارض القواعد الخاصة مع القواعد العامة بل تكملها. فالصنفان يعملان في نطاق جدلية التعميم والتخصيص، وثنائية الانتشار والانحسار: الانتشار الذي تمثّله شمولية القاعدة العامة، والانحسار الذي يجسمه عملها الارتدادي من خلال عمل القواعد الخاصة بهدف السيطرة على مظاهر التطوّر اللغوي. فالقواعد الخاصة تفريع للقواعد العامة وعامل حركي لها بفضل ما فيها من الطواعية التي تستطيع بها تكييف مظاهر الاستعمال المحدثة لصهرها في نظام اللغة والتخفيف عليها من ضغط القيود الموروثة.

ولا تمثل القواعد وحدها قيودا على السلوك اللغوي. بل إن الأدلة اللغوية المتواضع عليها تعدّ هي أيضا قيدا. وذلك أن الفرد ليس دائما حرّا في اختيار ألفاظه. فهو ملزم في غالب الأحيان بما تفرضه عليه الجماعة من وجوه الاستعمال وذلك أن اللغة من حيث هي أداة تواصل ، هي عقد مشترك بين الأفراد، لا يجوز لأحد اختراقه إلاّ إذا قبلت المجموعة بذلك حين ترضى بمظهر إبداع من أحد من أفرادها. فاستعمال اللغة إذن هو مقيد بنظام اللغة المحافظ من جهة، وبالمعيار الاجتماعي الذي يتسم هو بدوره بالمحافظة، من جهة أخرى[31].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى كتب اللحن. فقد ذهب أصحابها إلى القول بالتوقيف القواعدي، ودعوا إلى ضرورة التقيد بما وضعه علماء اللغة من ضوابط الاستعمال وأحكامه لأن اللغة العربية بلغت في نظرهم من النموّ والاكتمال في مرحلة الوضع ما لا مزيد عليه[32]. إلا أنّ البحوث اللسانية اليوم تخالف هذا

التصوّر، إذ ترى أن القواعد التي تتحكّم في الاستعمال ليست توقيفية خارجة عن نطاق المتكلّم، بل هي تتبع من مستعمل اللغة نفسه وذلك عن طريق ما يسميه شومسكي (Chomsky) بالقدرة اللغوية (Compétence) التي تعني معرفة الفرد الضمنية لقواعد لغته والتي بموجبها يستطيع إنجاز الكلام وإنشاء الجمل. وتتحدد مقبولية تلك الجمل من خلال مبدإ الكفاية نفسه الذي يجعل من المتكلم–المستمع النموذجي وهو المتكلم بلغته الأم(Locuteur natif)، المتكلم القادر على استعمال اللغة استعمالا صحيحا[33].

على أنّ مقولة المتكلم– المستمع النموذجي في الاتجاه التوليدي، يمكن أن تحوّل الفرد إلى أن يكون هو نفسه عاملا من العوامل التي ترسّخ مبدأ التقييد القواعديّ وذلك أنّ مستعمل اللغة يرى أنّ من مصلحته التقيد بالقواعد التي اكتسبها من محيطه اللغوي، لأنها تمثل له حلاّ جاهزا، فيكتفي بها اختصارا منه للمجهود وحرصا على بقاء التفاهم سليما بينه وبين أفراد المجتمع. فالمتكلم عندما يستخدم أبنية اللغة إنّما يقتدي بقواعد اللغة السائدة. وهذه الفكرة أساسية في تشكيل مبدإ اقتصاد اللغة. فهذا المبدأ يجسّم نزعة الإنسان إلى الحد الأدنى من النشاط الذهني والجسدي.

على أنّ اللغة دائما في اشتغال مستمر رغم القيود القواعدية ورغم ما يفرضه المعيار الاجتماعي من وجوه الاستعمال. وهذه الحركية هي التي تحقق التوازن بين جذب القيود القواعدية وجذب التطوّر والتجديد. وهو ما يجعل التطور غير مؤثر سلبا في فهم اللغة عبر الأجيال.

ولئن مثلت القواعد الجانب المجرّد في اللغة الأكثر قابلية للثبات، فإن الألفاظ هي الكيانات الأكثر قابلية للتطوّر والمجسمة في نفس الوقت لعمل القواعد. ومن ثمّ فإن العلاقة بين مظاهر الاستعمال وقواعده هي علاقة تكامل، أو بالأحرى علاقة شكل بمضمون. وتكون نتيجة هذه العلاقة إمكانية تعديل بعض القواعد وذلك عبر

ما يداخل اللغة من الألفاظ المولدة، أو عبر استعمال اللغة المكثف. ومعنى هذا أن القواعد لا يمكن أن تحمي نفسها باستمرار إذ يمكن أن تتزعزع – ولو بصورة جزئية – عند ما تواجه مظهرا تطوريا ؛ وفي هذه الحالة تتكيّف ذاتيا مع ذلك المظهر بفضل ما يوفّره لها النظام من القدرة على ذلك لكي تضمن لنفسها الاستمرار ولكي يتبيّن أنّ مستعمل اللغة لم يحِد عنها إلاّ بقدر محدود ؛ وتكون نتيجة ذلك الحياد في النهاية تحقيق ملاءمة بين وحدات اللغة والواقع المتطوّر ضمن قاعدة تطوّرية خاصّة تُعدّ توسعا في قاعدة عامة أكثر شمولا.

والخلاصة هي أن نظام اللغة نظام مغلق. إلاّ أنّ اللغة بحكم كثرة تداولها، يمكن أن يتسرّب عبر استعمالها الدائم ما يحدث جِدّة في جانب من جوانب نظامها. فيكون ذلك عدولا عن قيود قواعدية معينة من أجل تحقيق ملاءمة جديدة بين نظام اللغة ومقتضيات التطوّر. وهذا يؤدي إلى القول بأن انغلاق النظام لا يعني عدم حدوث التطور الداخلي فيه. وهذا التطور الداخلي لا يحدث مخالفا للنظام أو القوانين العامة. فهو يحدث داخل النظام بحسب ما تسمح به القواعد فيكون ما يتولد من ألفاظ ومفردات محكوما داخليا بنظام اللغة، وعليه فإن أغلب ما تترصده كتب اللحن منه وتدرجه في مقولة الخطإ هو في الحقيقة قد سبق المصححين في اكتساب شرعيته النظامية إلى جانب شرعيته الاجتماعية ويجوز حينها أن يدرج في متون المعاجم.

5- الشذوذ والخطأ: قضية الشذوذ (Anomalie) مقابل الاطراد، سواء أكان هذا الاطراد في الاستعمال أم في القاعدة (القياس)، وقضية الخطأ (Incorrection) مقابل الصوابهما مسألتان مخالفتان للتصوّر المعياري من وجهة نظر لسانية. فالتصور المعياري كما هو الحال في كتب اللحن يقصي من المعجم ما يعدّ شذوذا أو خطأ. أما التصور اللساني فهو يرى اللغة لا تخرج عن كونها مؤسسة اجتماعية قابلة للتطور كما سبق أن ذكرنا. وإذن فإنّها لا تخلو في حدّ ذاتها من هذه

الخاصية. ومن أصحاب هذا الرأي، دي سوسير. فهو يرى أنّ اللغة باعتبارها نظاما من الأدلة، هي "نتاج موروث عن الأجيال السابقة"[34] أي إنّها "لسان حاصل التكوين"[35]، ومن ثَم فإنّ استمراريتها هذه "تقتضي حتما التغير أي تزحزح العلاقات تزحزحا يقلّ ويعظم"[36]. إلاّ أنّ التحوّل الذي يصيب نظامها المجرد بطيء جدّا. ويفسَّر هذا البطء بخاصية النظام المحافظة، إذ من وظائف نظام اللغة ضمان التواصل بين الأجيال وتحقيق الوحدة اللغوية بينها كما ذهب إلى ذلك غلبار (Guilbert)[37]، وذلك خلافا للمفردات، إذ المفردات مهيأة للتبدل بسبب خضوعها لتبدل العوامل الداعية إليها. فالمفردات إذن أكثر سرعة في تطوّرها نتيجة ارتباطها المباشر بالمواضعات المتغيرة.

وإذا أقررنا بمبدأ التطوّر–بقطع النظر عن درجة سرعته – فإن الحكم بالرفض على كل خروج عن المألوف هو حكم مسبق ومعياري. فقد يكون ذلك الخروج الذي يعدّ من الشذوذ أو الخطإ وجها مقبولا في الاستعمال أو في نظام اللغة المجرّد، على أن ذلك يتطلّب تحديدا لمفهوم الخطإ والشذوذ وعلاقتهما بالتطوّر اللغوي. وهو ما سنقوم به في الفقرتين المواليتين.

5–1 الشذوذ: يفضي التطوّر اللغوي إلى بروز ظواهر يمكن أن تحدث عدولا (Déviation) عن قاعدة من القواعد الثابتة أو وجه من وجوه الاستعمال الشائعة. ويرتبط هذا العدول بمفهوم الشذوذ لكونه مخالفة لنمط سائد في رأي الصفووين فلا يقبلون إدراجه في المعجم. على أن هذا الموقف لا يستقيم بناءً على نظرية ابن جني في الشذوذ. فقد حصر ابن جني قديما، الشذوذ في مبدأين أساسيين من مبادئ المقبولية (Acceptabilité) اللغوية هما الاستعمال والقياس، وذلك عند تصنيفه لأقسام الكلام إلى مطّرد وشاذ. وخلاصة مذهبه في ذلك، أن الشذوذ نوعان: شذوذ في الاستعمال، وشذوذ في القياس. فعندما يكون في الاستعمال فإنه يمثل السلوك

اللغوي التداولي الأقل شيوعا، وعندما يتعلق بالقياس فإنه يعتبر مخالفة لقاعدة مطردة معلومة[38].

وقد حدّد شومسكي في اللسانيات الحديثة مفهوم المقبولية. فذهب إلى أنها المظهر اللغوي الذي يكون مقبولا من خلال المبدأين المذكورين. وذلك أن الوحدات اللغوية التي تؤدي وظيفة تواصلية هي عنده، تلك التي تكون من إنجاز الفرد العارف بلغته، والتي تخضع للقواعد اللغوية الموجودة في ذهنه سلفا وتعكس قدرته على توليد الجمل عند عملية التواصل[39].

إذن تعكس مقولة الشذوذ ثنائيتين في اللغة:

1) الأولى هي ثنائية الشذوذ الذي يقابل كثرة الاستعمال (شذوذ / كثرة استعمال).

2) والثانية هي ثنائية الشذوذ الذي يقابل القياس: (شذوذ / قياس).

على أنّ كلا من هاتين الثنائيتين تقتضي بحثا في خصائصها، وذلك للوقوف عند مفهوم لساني دقيق للشذوذ قصد معرفة الكيفية التي يرتدّ بها الشاذ إلى اللغة العامة (Langue commune) دون أن يُقصى من المعجم. ونحن بذلك نتجاوز التصوّر المعياري الذي يقسّم اللغة إلى مستويات في الاستعمال يحتل فيها الشاذ المرتبة الدنيا ويُعتبــَر المظهر الرديء من اللغة الذي يجب أن يُهمَل أو يُتخَلّى عنه عندما لا تدعو إليه الضرورة.

1-1-5 المقبولية اللغوية بين مبدأي كثرة الاستعمال والشذوذ: يعدّ النقل في الدراسات اللغوية العربية من أهمّ سبل الاحتجاج للمقبولية اللغوية. ويقسم علماء اللغة اللغة العربية المنقولة إلى مشهور كثير الاستعمال، وشاذ، وضعيف، ورديء ومتروك ممات، ومهمل[40].

فالمشهور هو ما شاع استعماله وعُرف. ويسمّى "الفصيح"، و"الغالب" و"الكثير"[41].

والشاذ في الاستعمال هو ما خالف المشهور. ويسمى أيضا "القليل"، و"النادر" من ندر الكلام يندر ندورا أي شذّ وخرج من الجمهور[42]. ويعني كذلك ما خالف القاعدة مقابلة لما ينقاس ويطردّ[43].

ويُعرف أيضا بالحوشي والغريب. فـــ"الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر هذه ألفاظ متقاربة"[44]. فـــ"الغرائب جمع غريبة، وهي بمعنى الحوشي. والشوارد جمع شاردة، وهي أيضا بمعناها"[45]. والحوشي–ويقال له أيضا الوحشي–"ما نفر عن السمع"[46] و"إذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلاّ العالم المبرّز والأعرابي القح، أو أن تكون الكلمة نافرة عن السمع"[47].

أمّا الضعيف فهو "ما انحطّ عن درجة الفصيح. والمنكر أضعف منه وأقل استعمالا" [48].

والرديء أو المذموم من اللغات "هو أقبح اللغات وأنزلها درجة (...) ومن ذلك الكشكشة، وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شينا (...) ومن ذلك الوكْم في لغة ربيعة (...)، يقولون: "عَلَيْكِمْ" و"بِكِمْ"[49]، حيث ينطقون الكاف بالكسر حين يكون قبلها ياء أو كسرة[50].

وأمّا المتروك فهو "ما كان قديما من اللغات، ثم ترك واستعمل غيره"[51]، فأصبح مماتا.

والمهمل هو "ما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة"[52]، فهو إذن ليس بمعنى المتروك. وهو على ضربين: "ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدَّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين. فهذا أو ما أشبه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألف حروفه لكنّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول: عَضَخَ"[53].

واختلف اللغويون القدماء في درجة الأخذ بأقسام النقل هذه. فذهب بعضهم إلى الأخذ بالأكثر استعمالا. ويتضح هذا الاتجاه عند بعض المعجميين وعامة البصريين من النحاة. فمن المعجميين أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت 321 هـ/933م)، فقد وضع معجما سمّاه "جمهرة اللغة"، قال في مقدمته: "وإنما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب. وأرجأنا الوحشي المستنكر"[54]. ويقصد بالجمهور من الكلام الشائعَ الذي كثر استعماله.

واللجوء إلى هذا المبدإ عند مثل هؤلاء المعجميين، مردّه إلى اعتبار الأشهر هو الضابط للمقبولية اللغوية في استعمال الألفاظ. واعتمد النحاة البصريون على المبدإ نفسه. لكن على أساس آخر، وهو استخراج قواعد تنقاس وتطّرد مما تكثر نظائره لأن ما كثر استعماله هو الذي يؤدي في نظرهم إلى ضبط القواعد واستخراجها وفق مقاييس منتظمة، وذلك أنّ من أصولهم "المصير إلى ما له نظير في كلام (العرب) أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[55]. فكانوا بذلك يسقطون ما لم يشع ويعدونه شاذا يحفظ ولا يقاس عليه. ونتيجة لذلك، لم يعتبروا ما يسمّى "لغة" أصلا يعتمد عليه في وضع قوانين اللغة وقواعدها.

ومن اللغويين من اعتدّ بالشاذ أيضا. ويتجلّى ذلك عند أهل الجمع من المعجميين وعند رواة اللغة من الكوفيين. فمن المعجميين نجد محمد جلال الدين بن منظور (ت 711 هـ/1311م) في معجمه "لسان العرب"، فإنه لم ينـزع في معجمه هذا منزعا انتقائيا. أما رواة اللغة الكوفيون فقد كانوا مهتمين بجمع اللغة، ما شاع منها وما ندر. فلم يكن مذهبهم في رواية اللغة مذهبا متشدّدا، كما هو الحال عند البصريين. بل كان مذهبا متساهلا في عمومه، يرتكز على الكمّ. "ويتمثل الاتساع في السماع والرواية في الأخذ بجميع لغات العرب، سكان البادية والحاضرة، سواء أكانوا منعزلين أم مخالطين لغيرهم من الأمم"[56]. وقد أورد جلال الدين السيوطي (ت911هـ/ 1505 م) في ذلك أنّ علماء اللغة "اتفقوا على أنّ البصريين أصحّ

قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ. والكوفيون أوسع رواية"[57]. بل إنّهم "لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين"[58].

واتساع الرواية عند الكوفيين يدلّ على عدم اهتمامهم بمبدإ الكثرة، لأنهم يعتبرون المنقول من كلام العرب كله حجة. فلا تقلّص صفة القلّة والشذوذ في نظرهم، من قيمته عند استعماله ما دامت العرب قد تكلمت به.

ويعكس الاختلاف بين اللغويين العرب القدامى حول مدى الاعتداد بكثرة الاستعمال، تباين وجهات النظر في المبدإ الذي يمكن أن يعتمد في تحديد المقبولية اللغوية :أهو كثرة الاستعمال، أم مطلق السماع. فالخلاف القائم بينهم يبرز عدم الاتفاق في مراتب أصول اللغة. فلئن كانت أصول البصريين وأصحاب التنقية ترى أولية الكثير والمطرد، فإن أصول الكوفيين تقبل بالشاذ عند ورود السماع به. وهو ما يبيّن أنّ ثنائية الشيوع والشذوذ هي مسألة خلافية.

على أنّ رفض الشاذ هو موقف صفويّ ومحدود لأنه يضيّق مجال استعمال اللغة إذ هو يحصر المقبولية في نسبة تواتر الألفاظ دون بحث في نظام اللغة ذاته لمعرفة مدى قدرته على استيعاب ما يتولد من المفردات والأساليب، ودون تحديد لسانيّ دقيق لمعنى الشذوذ وأسبابه.

إنّ التعريف اللساني الدقيق لمفهوم الشذوذ على مستوى الاستعمال، هو مخالفة النمط الشائع والعدول عنه. والمخالفة أو العدول هما كل عملية انزياح أو تصرّف في ذلك النمط تفضي إلى تحويره. ويسمى ذلك شذوذا مقارنةً بالمادة المرجعية في الرصيد اللغوي المتواضع عليه.

وأسباب ذلك الشذوذ ترجع إما إلى اختلاف لهجيّ، وإما إلى تطوّر بنيويّ أو دلالي في الوحدة اللغوية.

وتعتبر هذه الأسباب إعادة تشكيل لجزء من أجزاء عملية التواصل يكون هدفها الرئيسي تحقيق تفاهم أكبر. فإن قبلت الجماعة اللغوية بهذا التشكيل الجديد عُدّ ذلك من اللغة، لأنه يصير جزءا من الرصيد اللغوي الجماعي بقطع النظر عن درجة تواتره، ذلك أنّ "الكلمة المولدة عندما تختزنها الذاكرة الجماعية تفقد ميزتها الإبداعية لتصبح وجها من وجوه الاستعمال القائمة"[59]، وتغدو كأنها ليست جديدة. وإن رفضت الجماعة ذلك التشكيل فإن تلك الكلمة المحدثة تُهمل وتُنسى وتنقرض تلقائيا من الاستعمال كدليل على عدم قدرتها على تحقيق الملاءمة بين التغيير المطلوب والحاجات التواصلية وكدليل أيضا على أنها تمثل إطنابا غير مرغوب فيه يؤول أمره إلى الترك بمقتضى مبدإ الاقتصاد اللغوي.

وإذن فإنّ مقولة الشاذ لا تصلح أن تكون مبدأ تُرفَض به بعض أوجه استعمال اللغة، وذلك أن هذا الشاذ يساهم في تحقيق وظيفة اللغة الرئيسية التي هي التواصل. وعليه فإن مظاهر العدول يجب أن ترتبط بمسألة نموّ اللغة وتطوّرها في أحقابها المتعاقبة وفي إطار قدرتها على التوليد وليس بمقولة "قل ولا تقل" المعيارية.

ومختلف المظاهر التطورية التي يشيع استعمالها، لا تمثل مظاهر معزولة (شاذة) إلا إذا نظرنا إليها بمعزل عن نظام اللغة كما يفعل ذلك الصفويون وأصحاب التنقية اللغوية. أما إذا اعتُبِرت امتدادا للمظاهر المتداولة فإنها تُعدّ جزءا من اللغة يمكن إدراجه في مستوى من مستويات استعمالها وفي قاعدة من قواعد نظامها. فمن المهمّ إذن اعتبار كثير من مظاهر التوليد العفوية التي هي عند أصحاب التصحيح خطأ، قسما من اللغة قابلا للتفسير من خلال ما يوفّره نظام اللغة من المبررات، ومن خلال مفهوم قدرة الفرد التواصلية، لأن قدرة الفرد على إنجاز الكلام بهدف التواصل تدل على معرفته للغته.. و"معرفة اللغة معناها معرفة

ألفاظها البسيطة، والمركبة، ومعانيها، وكذلك معرفة جملها المكوَّنة من ألفاظ متعددة "[60]. فالشذوذ ليس بالضرورة مظهرا لغويا يجب التخلي عنه.

5-1-2 المقبولية اللغوية بين مبدأي القياس والشذوذ: إنّ المقابلة بين القياس والشذوذ تفرض نفسها على طبيعة العمل التقعيدي في اللغة وتطرح الجدل حول درجة نظامية اللغة. فلئن كان القياس في معناه الأوّلي هو اتباع التمثيل النموذجي من حيث أنّ المثال يكون "جمعا لأقوال مختلفة في قول واحد"[61]، فإنه يقتضي "وجود منوال ومحاكاة منتظمة لذلك المنوال"[62] وهو ما يعني أنّ محاكاة المنوال تتجسّم في اتباع قاعدة مطردة، وهذا عكس الشذوذ، ذلك أنّ الشذوذ يدلّ على اختلاف الوحدة اللغوية عن نظائرها لتمثل استثناء.

وقد أدرك علماء اللغة العرب ذلك، فاختلفوا في مدى الأخذ بالقياس. فقد كان أبو علي الفارسي مثلا من أبرز من أخذ به من القدماء. فقد روى عنه عثمان بن جني(ت392هـ/1002م) أنه كان يقول: "أخطئ في مائة مسألة مما بابه الرواية ولا أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[63]، ويقابله في ذلك من اللغويين الذين سبقوه أبو عمرو بن العلاء، فقد كان مذهبه الأخذ بكلام العرب كلّه واعتبار النقل الطريق إلى اللغة، "فهو في طلب اللغة يمثل العقلية النقلية"[64]. وإلى مثل ذلك ذهب الكوفيون. فقد كانوا يقيسون على المطرد والشاذ من المنقول من كلام العرب، في حين كان البصريون لا يعتدّون إلاّ بالمطرد والغالب، ويعتبرون الشاذ مما يحفظ ولا يقاس عليه[65].

ومرجع القياس عند القائلين به ليست كثرة الاستعمال أو قلته، بل اطراد القاعدة وانتظامها. ويتجلى هذا الرأي في ما ذكره ابن درستويه (ت347هـ/958م) من أنّ المقبولية تتحدد بما "أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس، لا على ما كثر استعماله"[66]، فاللغة التي يكثر استعمالها والتي تقل "إنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة"[67]. فالتي تجري منهما على القياس هي التي يعتدّ بها.

ولئن بقي الشاذ عن القياس مسألة خلافية، خاصة بين علماء الكوفة والبصرة فإن هذه المسألة قد حسَم فيها من جاء بعدهم. فبعد مرحلة وضع القواعد بقياس أنماط الاستعمال التي بدأ بها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ/727م) وتجلّت في كتاب سيبويه(ت180هـ/796م)[68]، تغير البحث إلى ضرب من البحث النظري المجرّد يقوم على تقصّي المسائل القياسية لتحديد ما يتفق منها وما يتعارض، وما يندرج في القواعد الكلية العامة وما يشذ عنها. فقد سعى اللغويون إلى تحديد ضروب القياس وأنواع أحكامه وعلله لضبط وجوه الاستعمال المختلفة فظهرت مقولات من قبيل "حمل الفرع على الأصل" وحمل الأصل على الفرع" وسمّوا ذلك "طرد الباب"[69]، وأدرجوه في ما سموه "قياس المساوي"، وبوّبوه ضمن ما اصطلحوا عليه "بالعلل المطردة"[70].

ومما أدرِج أيضا من المقولات ضمن هذا الصنف من العلل مقولة "حمل النظير على النظير" ومقولة "حمل الضدّ على الضدّ". وكل ذلك لاحتواء ما شذّ من وجوه الاستعمال ضمن قواعد فرعية تعيده إلى مستوى من مستويات نظام اللغة أو إلى قاعدة عامة أكثر شمولا.

ولا تخالف اللسانيات الحديثة هذا الحلّ، فقد أقرّت قواعد تسمى "قواعد الاستثناء" ((Règles d'exception يتم تطبيقها على ما يعدّ أبنية خاصة (Formes praticulières) في إطار قواعد أشمل منها تسمى "القواعد العامة"[71] فتكون قواعد الاستثناء تفريعا وامتدادا داخليا للقواعد العامة.

وتمثل المظاهر التطورية أيضا صورة أخرى من صور الشذوذ عن القواعد المرجعية العامة. إلاّ أن هذه المسألة قد تمّ فيها البتّ أيضا. ومن أبرز من واجهها من العرب القدماء ابن جني؛ فقد تحدث في كتابه "الخصائص" عن الدلائل اللغوية وذهب إلى أنّ الأقيسة الصناعية التي تعتمد على الأحكام النظرية لها من القوة ما تكون به دليلا على صحة اللفظ[72]، وذلك أنّ "الناطق على قياس لغة من لغات

العرب مصيب غير مخطئ وإنْ كان ما جاء به خيرا منه"[73]، لأنّ "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[74]. وكان من جملة الأسباب التي جرّته إلى هذا المذهب جريان الكثير من الألفاظ المولدة على ألسنة الناس في عصره نتيجة اتساع رقعة المتكلمين بالعربية واختلاط الأجناس. وقد كان أستاذه أبو علي الفارسي يراها عربية بالقياس، تجري عليها أحكام الإعراب[75]؛ في حين رآها هو من شجاعة العربية[76].

ويطرح موقف ابن جني وأبي علي الفارسي من القياس ما نحن بصدد معالجته وهو قضية التطوّر اللغوي والقياس. ويجيب عن سؤالنا: هل يمكن لما يتولّد من الظواهر اللغوية العفوية وينتظم في قاعدة يتسم بالمقبولية ويصبح من اللغة ؟

وتؤيد اللسانيات الحديثة هذه النتيجة. فقد ذهب لاينـــز (Lyons) في كتابه: "لسانيات عامة" (Linguistique générale) إلى أن الشاذ عن قاعدة قديمة عند ما ينتظم في قاعدة جديدة يصبح غير شاذ في المرحلة اللغوية التي انتظم فيها. ومن ثم تصبح عملية التطوّر متمثلة في حلول قياس جديد. أمّا ما يبقى شاذا دون أن تحتويه قاعدة معينة فيمكن أن ينزع إلى الانتظام عندما تتداوله أجيال جديدة من مستعملي اللغة[77].

فمسألة القياس والشذوذ إذن مسألة تخضع في جانب كبير منها للزمن وتتمثل في عملية إبداع أو إعادة انتظام لظاهرة قديمة كما يذهب إلى ذلك دي سوسير[78]. والشذوذ عن القواعد المرجعية الذي يحدث بفعل الزمن على جوانب من اللغة مبرّره الفارق الزمني بين مستويات الاستعمال اللغوي، أو اشتغال مبادئ قياسية متعارضة في نفس الوقت، أو قدرة بعض المظاهر على الثبات على قياسيتها مقابل تزحزح مظاهر أخرى عن تلك القياسية[79]. إلا أن مختلف صور العدول تنـــزع إلى المقيسة لأنها تمثل عملية تكييف للظواهر اللغوية التطورية مع نظام اللغة.

وللأفراد أثر كبير في تحديد الصيغ القياسية للوحدات المعدولة(الشاذة)، فهم يُجرُون ما يبتدعون من وحدات على النمط الغالب من أفراد (Individus) بابها ويضعونها على قياسها لتناسبها. ويسمى هذا القياس القياس الخاطئ (False analogy). وتكتسب تلك الوحدات نظاميتها بهذا القياس.

ولا تعتبر المظاهر اللغوية المعدولة والمندرجة في هذا النوع من القياس شذوذا لأنها لم تخرج في أبنيتها عن أبنية اللغة المجرّدة في حدّ ذاتها وإنما انتقلت من بنية إلى أخرى لتصبح خيارا جديدا في الاستعمال يناظر مظهرها القديم ليمثل بديلا موازيا له.

يجسّم القياس إذن نظامية اللغة والمبدأ الذي يستوعب مظاهر تطوّرها. ولئن تعددت أنواعه ومظاهره، فإن الغاية من ذلك هي إلحاق مختلف وحدات اللغة بالقواعد العامة. فلا سبيل بالتالي إلى الشذوذ مادام العدول يتمّ في إطار تلك القواعد ومن خلال طرق التوليد التي توفرها قوانين اللغة. ويكفي البحث في نظام اللغة المجرد حتى تجد المظاهر المعدولة ما يبرر انضواءها في ذلك النظام. وقد عمل اللغويون العرب القدماء، مثل ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي كما رأينا، بهذا المبدإ. فأحلوا القواعد النظرية محلّ الشواهد النقلية، ولا سيما بعد توقّف السماع وذلك لجعل نظام اللغة المجرد البديل المناسب لاستيعاب ما يجدّ عبر الزمن وتبريره.

على أنّ القصد من القياس في التصوّر اللساني الوظيفي، ليس تأسيس القواعد في حدّ ذاتها، لأن ذلك من شأنه أن يقيّد اللغة بما لا يستجيب لحتمية التطوّر، وإنما هو وصف نظام اللغة ومعرفة قوانينه لتفسير مظاهر الاستعمال على ضوء الواقع اللغوي، وعلى أساس ما يبدو ضروريا لإعادة التقييم. وبناء على هذا التصور يكون القياس مبدأ من مبادئ نموّ اللغة وتطورها بما يقدمه من القواعد التي لا تجيز من المظاهر التطوّرية إلا ما يقبله نظام اللغة. فهو إذن قانون ينظِّم انتقال المظاهر

اللغوية من حالة انتظام معيّن إلى حالة انتظام أخرى كما يذهب إلى ذلك دي سوسير[80]، ومن ثمّ يمثّل قاعدة تستقرّ فيها مظاهر الإبداع والتوليد.

5-2 الخطأ: مقولة الخطإ هي حكم المعياريين بالرفض على ما خالف النقل والقاعدة المعيارية من المولدات بهدف إقصائه من المعجم، وذلك أنهم يعتبرون التبدّل الذي يصيب الوحدات اللغوية أو قواعد ائتلافها فسادا في اللغة وإخلالا بنظامها. وهو موقف انطباعي لا ينزل الخطأ تنزيلا لسانيا دقيقا بل يجعله مرادفا لمعنى مخالفة الأنماط الفصيحة، فيتداخل مع مفهوم الشذوذ.

ونحن نميّز بين المفهومين. فالشذوذ كما بيّنا في الفقرة السابقة، هو مخالفة تتدرج في ما يعدّ تباينا لهجيا أو نزوعا من القواعد ومظاهر الاستعمال المرجعية إلى التطوّر. أما الخطأ فهوما يخالف المعيار الاجتماعي، وما لا يطابق وظيفة تواصلية، وبعبارة أخرى هو كل مظهر قصور في وحدات اللغة عن تحقيق الأغراض التواصلية كما يذهب إلى ذلك فروي[81]، فترفض الجماعة اللغوية استعماله وتقصيه.

على أن تنزيل الخطإ تنــزيلا لسانيا دقيقا وبعيدا عن المواقف الانطباعية والآراء المسبقة يقتضي التعريف به في الدراسات اللغوية العربية والغربية، وذلك للخروج بحوصلة مفيدة يمكن الاعتداد بها. ونحن في هذا السياق نحاول النظر في ذلك في إطار مقاربة تجعل من الاستعمال اللغوي أهمّ مرجع في البحث. فماذا يعني إذن مفهوم "الخطإ" في الدراسات اللغوية العربية والغربية ؟ وما هي مقاييسه؟ وكيف نميّزه عن مفهوم قريب منه في معناه وهو اللحن؟

5-2-1 الخطأ ومقاييسه في الدراسات العربية: يتداخل مفهوم الخطإ مع مفهوم آخر أعم منه في معناه وهو اللحن. ولذلك فإننا نرى أن محاولة تعريفه تكون من خلال مقاربة المفهوم الأخير معتمدين على مذهب ابن فارس لننتهي بذلك

إلى معرفة ضوابطه من خلال تصور ابن جني لمراتب الكلام من حيث الاطراد والشذوذ.

أ) اللحن والخطأ من خلال رأي ابن فارس في اللحن:

ذهب أحمد بن فارس (ت395هـ/1005م) في تعريف اللحن إلى ما يلي: "فأما اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. يقال: لَـحَنَ لَحْنًا. وهذا عندنا من الكلام المولّد لأنّ اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة"[82].

ومما يستفاد من كلام ابن فارس أن اللحن يمكن أن يُنظر إليه من زاويتين مختلفتين: الزاوية الأولى معيارية، تعتبر المنقول من كلام العرب نمطا لا يجوز الخروج عنه، ومن ثمّ فإن العدول عنه يعدّ خروجا عن الصواب، فيفيد اللحن من هذه الزاوية معنى الخطإ، ويصبح الخطأ من هذا المنظور مستوى من اللحن وليس اللحن كله، وهو الذي عبّر عنه ابن فارس بقوله "فأما اللحن، بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية".

والزاوية الثانية لسانية، تربط الظواهر اللغوية بعصورها، وتنظر إلى التوليد اللغوي من وجهة نظر تطوّرية (Evolutive)، وتربطه بالتحوّل الاجتماعي في حياة الجماعة اللغوية، وبالتالي فإن اللحن من هذه الناحية يعني توليدا في اللغة يحدث بدرجات متفاوتة في المعجم والنحو وهو ما عبّر عنه ابن فارس بـــ "الكلام المولّد".

ويكتسب اللحن بمعناه الثاني أهمية بالغة لأنه يخرج بنا من النظرة المعيارية المحافظة التي تراه خطأ في اللغة، إلى اعتباره مسألة توليد في اللغة ترتبط بتطوّر اللغة وعوامله. وعلى هذا الأساس، ليست مواد كتب التصويب في نظرنا، أخطاء بالضرورة. فقد يكون كثير منها ممثلا لمظاهر من التطور اللغوي.

ب) ضوابط الخطإ والصواب من خلال رأي ابن جني في مراتب الكلام من حيث الاطراد والشذوذ:

لم يتعرّض ابن جني صراحة لمفهوم اللحن، ولكنه بيّن في كتابه "الخصائص" مراتب الكلام من حيث الاطراد والشذوذ وفقا لمبدأي الاستعمال والقياس لتحديد درجة المقبولية في ألفاظ اللغة. فقد قسّم الكلام إلى أربعة أقسام منطقية هي[83]:

(1) مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا ومررت بسعيد.

(2) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من "يَذَرُ" و"يَدَعُ" وهو "وَذَرَ" و"وَدَعَ".

(3) مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس، نحو: استحوذ على الشيء، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة. فلا يقال: استحاذ واستناق واستتاس، مع أن ذلك هو القياس كما في: استقام واستساغ.

(4) الشاذ في القياس والاستعمال جميعا. وذلك كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه.

وإذا عددنا هذه الأقسام الأربعة مستويات التعبير النظرية المنطقية ثم احتكمنا إلى مبدأي القياس والاستعمال، وجدنا شرط الاستجابة للقياس (القاعدة) ليس معيارا ضروريا لقبول الظاهرة اللغوية أو رفضها خلافا لمبدإ الاستعمال (التداول)، فإنه يبدو المحدد الرئيسي للمقبولية؛ وهو ما يدلّ على أنّ ما تُوهم القاعدة بخطئه ليس خطأ بالضرورة من جهة الاستعمال. فما يجيء به الاستعمال من المظاهر اللغوية لا يمكن إقصاؤه أو نفيه وإن قل[84].

فالمسألة إذن ليست مسألة رفض أو قبول تقدّر بمدى استجابة المظهر اللغوي للقاعدة المعيارية أو عدم استجابته لها بل هي أساسا مسألة بحث عن كيفية انضواء مظهر لغوي مستعمل في نظام اللغة.

ونحن نورد في ما يلي جدولا توضيحيا في ما أورده ابن جني قصد الخروج بما يفيد في تحديد الخطإ عند ابن جني ويدل على أن ما لا يعدّ صوابا من وجهة نظر معيارية هو في جزء منه، مهيأ لأن يكون مادة لغوية مقبولة داخل النظام اللغوي:

جدول القياس والشذوذ في اللغة كما نراه عند ابن جني[85]

المستوى اللغوي النظري	الاطراد: مطرد		الاطراد: غير مطّرد		المثال	حكم القياس على استعمال الظاهرة	حكم الاستعمال على الظاهرة
	في القياس	في الاستعمال	في القياس	في الاستعمال			
مطرد في القياس والاستعمال	+	+	−	−	1) قَامَ زَيْد 2) مَرَرْتُ بِسَعِيد	نعم	نعم
مطرد في القياس شاذ في الاستعمال	+	−	−	+	1) وَذَرَ 2) عَسَى زَيْدٌ قِيَامًا	لا	لا

شاذ في القياس مطرد في الاستعمال	−	+	+	−	1) اسْتَحْوَذَ 2) اسْتَنْوقَ	لا	نعم
شاذ في القياس والاستعمال	−	−	+	+	1) مَصِوُونٌ 2) مَدْوُوف	لا	نعم

يبدو جليا من خلال الجدول أن الخطأ لا يعني عدم اتباع القاعدة بل هو ما لا يجيزه الاستعمال كما هو الحال في المستوى الثاني. فكل ما جرى به الاستعمال وإن كان من النادر والقليل والمخالف للقياس مثل كلمة "مصوون" أو "مدووف" (في المستوى الرابع)، هو صواب ما دام جاريا على نظام اللغة. فكلمة "مَدْوُوف" مثلا لم تخرج عن نظام اللغة العام، فهي تنتمي إلى أحد أبنيته الاشتقاقية وذلك أنها اسم مفعول من الثلاثي المجرد مبنية على زنته النظرية وإن خالفت في ذلك نظيراتها من جهة القياس عند الاستعمال، إذ القياس في ذلك هو أن يقال "مدوف" لا "مدووف" وذلك بمماثلة الواو لحركتها بسبب ورودها بعد صحيح ساكن.

ومرجع الاستعمال عند ابن جني المواضعة الاجتماعية[86]. وإذن فإن مرجع الصواب ليس القواعد في حدّ ذاتها بل المقياس الاجتماعي، أي الاصطلاح. وهذا المذهب نجد صداه في الدراسات اللسانية العربية الحديثة. فممن دعا إليه تمام حسان في كتابه: "اللغة العربية بين المعيارية والوصفية" إذ نراه يحمل على المعياريين لأنهم –على حدّ عبارته– "فكروا في اللغة تفكير من يخضع الصواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي بل لمجموعة من القواعد (الموروثة) يفرضها عليها فرضا"[87].

وتصنيف ابن جني المنطقي لمستويات الاستعمال إنما يُرَدّ إلى الاستعمال كما يتجلى ذلك في الخانة المخصصة لحكم الاستعمال في الجدول. أما المقياس القواعدي فليس إلاّ رافدا يُرجِعُ المستعمل من الألفاظ والمفردات إلى قاعدته النظرية داخل النظام اللغوي العام ويبرر استقراره في اللغة. وهذا الاستنتاج كاف وحده لأن يكون دليلا على أن ما يعتبر خطأ عند بعضهم هو في جزء منه مظهر من مظاهر حركية اللغة التي تفرضها الحياة الاجتماعية المتطوّرة استجابة لحاجيات التواصل. وبناء على ذلك لا يجوز أن ننظر إلى اللغة باعتبارها كيانا ثابتا يتصف بالجمود[88] بل ننظر إليها باعتبارها مؤسسة اجتماعية قادرة على التأقلم مع ما تتطلبه حاجاتنا الأساسية للتعبير، وذلك بما تستطيع أن توفره من القواعد والقوانين التي تجسّم حركية نظامها الداخلية.

5-2-2 وجهة نظر الدراسات اللسانية الغربية في قضية الخطإ: نذكر من وجهات النظر هذه وجهة النظر الوظيفية. ونكتفي من ذلك برأي هنري فراي (H.) Frei)) نموذجا. فهذا الباحث يرى أن الخطأ هو ما لا يحقق وظيفة تواصلية أو قل هو ما يمكن أن يسمى عجزا أو قصورا في التعبير، وذلك أن الظاهرة اللغوية في نظره إنّما يتحدد خطؤها أو صوابها بحسب الوظيفة التي تؤديها والحاجة التي تسدّها[89]، وهو يحدد الاختلاف بين الموقف الصفوي المعياري والموقف الوظيفي بمفارقة ذات بعدين، هي التالية[90]:

1) يمكن أن تكون ظاهرة لغوية صحيحة، لكنها غير قادرة على أداء وظيفتها.

2) يمكن لكثير ممّا يعدّ خطأ من وجهة نظر معيارية، أن يسدّ حاجة ماسّة في التعبير تفتقر إليها اللغة.

وتفضي هذه المفارقة إلى القول بأن ما يعدّ خطأ من وجهة نظر صفوية يمكن أن يملأ خانة افتقرت إليها اللغة أو يَسُدَّ عجزا أو قصورا تواصليا في ظاهرة تعدّ صحيحة من زاوية معيارية. ومعنى ذلك أن الأخطاء التي تملأ فراغا تكتسب

شرعية استعمالها بأدائها لهذه الوظيفة وبشيوعها، لأن شيوع أيّ ظاهرة لا يكون إلاّ إذا وافقت حاجة تواصلية جماعية وَوَفَتْ بضرورة تعبيرية ملحة. وعليه فإن البحث في نظر فراي، لا يكون في شرعية وجودها أو مدى استجابتها للقاعدة النمطية الموروثة بل في الكيفية التي انصهرت بها في نظام اللغة حين أصبحت جزءا منه وذلك عنده هو أساس التمييز بين الصواب والخطإ[91].

ويربط فراي في طرحه هذا، الاستعمال اللغوي بالحاجة، ويحدد صوابه بما يحققه من وظيفة تواصلية. وأهم ما يمكن استنتاجه من هذا الطرح ثلاثة أمور هي:

1) أنّ الخطأ مسألة ترتبط بالتطور اللغوي وبجدلية الحاجة والإبداع. فما تدعو إليه الحاجة يتولد بالضرورة وفق قوانين معينة داخل النظام اللغوي، لا يعدّ خطأ. وما لا تدعو إليه الحاجة لا يتولد أو يسقط إن لم تقرّه قواعد اللغة أو وجد ما ينافسه ويغني عنه.

2) أنّ الكثير مما يسمى أخطاء شائعة هو مواضعات محدثة تختلف في درجة قوتها التنافسية من حيث قدرتها التعبيرية عن الأشياء التي وضعت من أجلها ومن حيث اشتمالها على الخصائص التي تمكّنها من الانضواء في قوانين اللغة والاستمرار في الاستعمال.

3) أنّ ما يستقرّ من الظواهر اللغوية في الاستعمال لا يجوز أن يعد خطأ لأن ذلك الاستقرار دليل على أنه توفر فيها من الخصائص ما يسمح بقبولها في الاستعمال وبدخولها في النظام، وهو ما يكفي سببا لدراسة النظام الذي استوعبها لمعرفة وجوه التطوّر فيه، وطبيعة قوانينه العامة التي تسمح له بمواكبة التحوّلات التي تطرأ على حياة الجماعة اللغوية.

وتفضي جدلية العلاقة بين الحاجة والإبداع إلى المعطى التالي: **إنّ حاجات الناس متجددة. وعليه فإنّ ما يطرأ على اللغة من تطوّر هو حالة طبيعية كي**

تؤدي وظيفتها باعتبارها أداة تواصل. وإنّ ذلك هو ما يكسبها خاصيتها الإبداعية. وهذا المعطى يمكن بمقتضاه تبرير التوليد اللغوي العفوي وقبوله و من ثَمَّ يتمّ البحث في الكيفية التي تتصهر بها مظاهره في النظام، ذلك أن الإبداعية لا تكمن في جودة استعمال القاعدة الموروثة كما يذهب إلى ذلك هي لمسلاف[92]، بل في خاصية التطور في اللغة، لأنّ ربط الإبداع بقاعدة موروثة يؤدي إلى نفيه وحصره في طرافة أداء تلك القاعدة.

وإذن، فإن التغييرات التي تطرأ على اللغة في صيرورتها الزمانية هي في أغلبها تغييرات يفرضها مبدأ التطور. وهي في حقيقتها ملاءمة بين النزعة المحافظة في نظام اللغة ومتطلبات الواقع المتغير. وبالتالي فإن مظاهر التوليد العفوي التي يعتبرها أعلام التصحيح أخطاءً لغوية يمكن أن تكون مقبولة عندما تقدر على تأمين وظيفتها التواصلية والمحافظة عليها وعندما تمثل جزءا من اللغة العامة التي تعتبر نقطة التقاطع التي تلتقي فيها وحدات اللغة عند التخاطب، على تباين مستوياتها التعبيرية واختلاف أصنافها ونسب تواترها.

6- خاتمة: إن وضع معجم تاريخي للغة العربية يقتضي استيعاب مختلف ما يستعمل من المفردات، ويمنع كل إقصاء غير مبرر. ويمكن أن يتحقق ذلك باعتماد منهج يستفيد من اللسانيات المعاصرة ويبحث في صلب نظام اللغة عن قوانين التطوّر في العربية وقواعده ويضع تصوّرا أشمل لمفردات العربية.

ولا بد في هذا الصدد من التمييز بين واقع اللغة التاريخي وواقعها الآني عند وضع المعجم التاريخي. فالخلط بين البعد التاريخي والبعد الآني يؤدي إلى دمج الظواهر بعضها في بعض دون تصنيف يربطها بواقعها اللغوي الخاص وبمراحلها التاريخية. فلكي تتحقق المقاربة التاريخية لألفاظ اللغة لا بدّ من تقديم دراسة واضحة تعتبر أحقاب اللغة المتباينة وتكشف عن وجوه التطوّر فيها. فلا يجوز اعتبار مظاهر الاستعمال اللغوي التي لا تنتمي إلى مستوى الفصيح أخطاء شائعة

إذ ليس من الضروري أن يكون الأمر كذلك؛ فكثرة ظهور الألفاظ والأساليب المحدثة التي تبدو لأغلب أعلام التصحيح شذوذا عن منقول اللغة وخروجا عن الصواب يمكن أن تكون دليلا على حركية (Dynamisme) اللغة وعلى علاقة اللغة بالتطوّر، وهو ما يجعل أحكام التخطئة في حاجة إلى المراجعة في إطار تصوّر يتناول اللغة من زاوية نظر تطوّرية لا من جهة معيارية محافظة. فالنظرة الصفوية تجعل البحث اللغوي في ما يطرأ على اللغة من تغيّر بحثا ذاتيا تغلب عليه النزعة المذهبية إذ لا تعالج الاستعمالات المحدثة في هذه الحالة، على أسس موضوعية تراعى فيها المستويات اللغوية بل تعالج من أجل الدفاع عن مواقف شخصية أو اعتبارات مذهبية، وهذا خلاف ما يرومه البحث العلمي. فنحن نرغب في دراسة موضوعية بمنأى الدوافع الذاتية.

واستتباعا لذلك فإنّ المظاهر اللغوية التي يدرجها أصحاب التصحيح اللغوي في كتبهم التي تسمى كتب اللحن، باعتبار أن تلك المظاهر في نظرهم مما يجب إقصاؤه من المعجم، هي في الحقيقة نتاج تفاعل بين مستعمل اللغة وواقعه الاجتماعي يجيزه مبدأ التطور اللغوي، وتقره الدراسات اللسانية الحديثة. وتكتسب كتب التصويب منزلة خاصة في هذا المجال، فهي تعد من أهم مصادر التوثيق لما يطرأ على مفردات اللغة من معان وأبنية جديدة، وهو ما يمثل موضوع المعجم التاريخي لتكون بذلك تلك الكتب من أهم مصادر المدونة القاموسية التي تفيد في وضع المعجم المذكور.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية والمعربة:

1) ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 19552000/(3أجزاء).

2) ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): **تصحيح الفصيح**، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1975.

3) ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين): جمهرة اللغة (**الجمهرة**)، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

4) ابن فارس (أحمد): **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981(6 أجزاء).

5) ابن مراد(إبراهيم): - الفصاحة والتطوّر اللغوي(**الفصاحة**): درس مخطوط قدّم لطلبة شهادة علوم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس سنتي 1991- 1992 و1992-1993.

- المعجم العلمي العربي المختص(**المعجم العلمي العربي**) حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

6) ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب(**اللسان**)، دار صادر بيروت، 2000، (15جزءا).

7) الأسطى(عبد الله محمد): أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي (**أبو عمرو بن العلاء**)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1986.

8) بعلبكي(رمزي منير): معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي- عربي) (**معجم**)؛ دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

9) حسان(تمام): - **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.

– **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

10) الخثران (عبد الله بن حمد): (مراحل تطوّر الدرس النحوي (**الدرس النحوي**)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

11) داغر (أسعد خليل): **تذكرة الكاتب**، المطبعة العصرية بالفجالة، مصر 1933.

12) الزيات (أحمد حسن): **الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد8، 1955.

13) السيوطي (جلال الدين): – الاقتراح في علم أصول النحو (**الاقتراح**) تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (**البغية**)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979.

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها (**المزهر**)، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت د.ت، (جزآن).

14) الشريف(محمد صلاح الدين): تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب إلى ما يدل على المتكلم (**تطابق اللفظ والمعنى**)، حوليات الجامعة التونسية، عدد 1999/43، ص ص7–92.

15) الشلقاني (عبد الحميد): **رواية اللغة**، دار المعارف، مصر، د.ت.

16) العدناني (محمد): معجم الأخطاء الشائعة (**الأخطاء الشائعة**)، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1989.

17) العوامري (أحمد): **بحوث وتحقيقات لغوية متنوّعة**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ج1 (1934) ص ص138–169، ج2

(1935) ص ص256-304، ج3 (1935) ص ص254-276، ج4 (1936) ص ص211-240.

18) الغلاييني (مصطفى): **نظرات في اللغة والأدب**، مطبعة طبارة، بيروت 1927.

19) الفيروزابادي: **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، (4 أجزاء)، د.ت.

20) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: - القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987 **(الألفاظ والأساليب)**، أعدها وراجعها محمد شوقي أنيس وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989.

- **المعجم الوسيط**، ط2، دار الدعوة، اسطنبول، 1989(جزآن).

21) اليازجي (الشيخ إبراهيم): - **لغة الجرائد**، جمعه وقدمه نظير عبود، دار مارون عبود، بيروت، 1984.

- **اللغة والعصر**، مجلة البيان، ج4 (1897)، ص ص145-150.

- **أغلاط العرب**، مجلة الضياء، م3/1900-1901، ص ص(449-454).

2- المراجع الأعجمية:

1) Chomsky (.N):-**Aspects** de la théorie syntaxique; trad: J.C. Milner,ed. Seuil, Paris,1971.

2) Dubois(J) et al**: Dictionnaire de linguistique** et des sciences du langage, Larousse, Paris, 1994 .

3) Frei (E): **La grammaire des fautes**, Geuthner, Paris ,1929.

4) Fromkin(V) et al**: An introduction** to language; 4th ed. Holt Rinehart and winston, London, 1988.

5) Guilbert(L) : **La créativité lexicale**, Larousse, Paris, 1975.

6) Hjelmslev(L): - **Le langague**; trad: Orsen.M, Minuit, Paris 1966.

- Essais linguistiques, Minuit, Paris, 1971.

7) Lerot(J): **Précis** de linguistique générale, Minuit, Paris, 1993.

8) Lyons(J): **Linguistique générale**: introduction à la linguistique théorique; trad:F.Dubois-Charle et D.Robinson, Larousse, Paris, 1970.

Martinet (A): **- Eléments** de linguistique générale ,3eme éd. Armand Colin, Paris, 1991.

- Fonction et dynamique des langues; Armand Colin, Paris, 1989.

9) Saussure (F.de): **Cours** de linguistique générale; Payot, Paris 1972.

الهوامش:

1 – ينظر: ابن مراد: الفصاحة ص ص 74–89، والمعجم العلمي، ص ص 84-103.

2– بدأت ملامح حركة التصحيح اللغوي فيما بدا لنا، منذ القرن الأوّل للهجرة مع أبي الأسود الدؤلي (ت69 هـ/681 م) بتنقيط المصحف خشية اللحن. ثم قوي اتجاهها بداية من القرن الثاني للهجرة. فمن أقدم المؤلفات في ذلك كتاب "ما تلحن فيه العامة" للكسائي (ت 189 هـ/805 م) و"إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت 244 هـ/858 م) و"الفصيح" لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ/ 904م). واستمرّ هذا الاتجاه إلى اليوم. وهذا مسلك محمود في البحث اللغوي لأنه يضمن مراقبة ما يستجد في اللغة من مظاهر التطور.

3 – ينظر اليازجي: اللغة والعصر، مجلة البيان (1897–1898)، ص 149.

4 راجع اليازجي: لغة الجرائد، ص 11.

5– اليازجي: أغلاط العرب: مجلة الضياء م3 (1900-1901) ، ص 450

6 – العوامري: بحوث وتحقيقات لغوية متنوّعة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 2 1936، ص293.

7– نجد صدى هذا الموقف أيضا في بعض المعاجم القديمة التي تعبّر عناوينها عن ذلك مثل "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، وتهذيب اللغة للأزهري.

8 – أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة كتابا في ذلك سماه: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ونشره سنة 1989. وقد ضمنه ما قبله مما شاع استعماله من المظاهر اللغوية المحدثة.

9 – راجع في ذلك مثلا قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي نصّ عليها المعجم الوسيط في:12/1.

10 – الزيات: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد8 1955، ص 116.

11– المرجع نفسه، ص 111.

12 – نجد صدى هذا الاتجاه عند بعض النحاة القدامى كابن جني الذي توسع في القياس فذهب إلى أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (الخصائص: 357/1). كما نجد صدى هذا الاتجاه أيضا عند بعض أصحاب المعاجم القديمة كابن منظور الذي ضمن معجمه المسمى "لسان العرب" ما احتوته أهم المعاجم الجامعة التي سبقته دون أن ينزع منزعا صفويا. وكذلك شأن الفيروزابادي في معجمه "القاموس المحيط" والمرتضى الزبيدي في "تاج العروس".

13 – محمد العدناني: الأخطاء اللغوية، ص10 .

14 – يراجع أيضا: بعلبكي: معجم، ص179.

15- Martinet : Elements, p.173

16 – لا يعني ذلك أنها مجرّدة من الجانب اللغوي. إلاّ أنّ هذا الجانب يتجلى من خلال التحديد اللساني لمفهوم الخطأ ذاته كما سنرى ذلك في الفقرة :5–2.

17 – ينظر: Fromkin et al: An introduction, p. 261, 288

18 – راجع: Dubois : Dictionnaire de linguistique, p.124 Martinet: Fonction, p.54 ;

19 – ينظر: De Saussure : Cours.p.106

20- Fromkin et al : An introduction, p.237

21 – من الجمل التي تتبدل فيها الأدوار الوظيفية لوحداتها دون تبل في التركيب، جملة من قبيل: "أنا بقيت مع أسرتي في بلدتي أثناء العطلة بينما سافرت أنت في رحلة إلى بلد أجنبي". فالملاحظ في هذه الجملة أن الوحدة "بينما" تحوّلت من دلالتها التقليدية وهي الظرف، إلى معنى محدث وهو معنى "خلافا".

22- Martinet : Fonction, p.53

23– Lynons : Linguistique générale , p.106,107.

24 – ينظر: De Saussure: Cours, p.107

25 – المرجع نفسه، ص 107.

26– ينظر المرجع نفسه، ص 135.

27 – راجع هذا المفهوم في: Lerot Précis, p. 333

28 - De Saussure: Cours, p. 38، وينظر الترجمة في: القرمادي وآخرون: دروس، ص 46.

29 – ينظر المرجع نفسه، ص 131.

30 – المرجع نفسه، ص 131.

31– ينظر المرجع نفسه، ص 104– 108.

32 – من القائلين بهذا التوقيف إبراهيم اليازجي. فقد ذكر أنّ "مزية العربي على المولد في أنه هو واضع اللغة وأنّ المولد مقلده فيها وأنه (المولد) ما دام منتحلا لهذه اللغة فهو مقيد بمتابعة الواضع. وكل ما خالفه فيه لم يعدّ من اللغة التي انتحلها ولاسيما بعد أن ختم على اللغة بخاتم القرآن والسنة وتعين الجري فيها على ما انتهت إليه زمن التنزيل والنطق بالأحاديث النبوية".(اليازجي: أغلاط العرب، مجلة الضياء: 3(1900–1901) ص450).

33 – ينظر: Chomsky: Aspects, p.12, 13, 23

34 – راجع:.De Saussure : Cours, p105

35 – المرجع نفسه، ص 105.

36 – المرجع نفسه، ص113.

37– ينظر: Guilbert: La créativité ,p.16

38 – ينظر ابن جني: الخصائص 1/97–98.

39 – ينظر: Chomsky : Aspects, p. 23

40 – راجع هذه الأقسام وتفاصيل ما أوردناه فيها في السيوطي: المزهر 1/214، 221، 233 240.

41 – ينظر السيوطي: المزهر 1/209، 224.

42 – ينظر ابن منظور: اللسان 14/223، مادة: ندر.

43 – نفرق هنا بين الشاذ عن القياس وهو ما خالف القاعدة. والشاذ عن الاستعمال وهو بالمعنى الذي حددنا.

44 – السيوطي: المزهر، 1/233.

45 – المرجع نفسه، 1/ 234.

46 – المرجع نفسه، 1/ 233.

47 – المرجع نفسه، 1/233.

48 – المرجع نفسه، 1/214.

49 – المرجع نفسه، 221/1–222.

50 – الحكم على لهجة من اللهجات بأنها لغة رديئة أو مذمومة هو حكم معياري لا نذهب إليه لأن الاختلافات النطقية بين مستعملي اللغة الواحدة لا تعد عيبا إذا كانت طبيعية.

51 – المرجع نفسه، 214/1.

52 – ابن جني: الخصائص، 54/1.

53 – السيوطي: المزهر، 240/1.

54 – ابن دريد: الجمهرة، ص 41.

55 – تمام حسان: الأصول، ص 45.

56 – راجع الخثران: مراحل الدرس، ص 231.

57 – السيوطي: الاقتراح، ص ص 201–202.

58 – المرجع نفسه، ص 201.

59 – ينظر: Guilbert : La créativité, p .49

60- Fromkin et al : An intoduction, p. 236.

61 – الشريف: تطابق اللفظ والمعنى، ص 16.

62 – ينظر: De Saussure : cours, p. 221

63 – السيوطي: بغية الوعاة، 497/1.

64 – الأسطى: أبو عمرو بن العلاء، ص 155.

65 – السيوطي: الاقتراح، ص 201.

66 – ابن درستويه: تصحيح الفصيح، ص111؛ ينظر أيضا: ابن مراد: الفصاحة، ص 42.

67 – ابن درستويه: تصحيح الفصيح، ص110.

68 – نفرق هنا بين نشأة النحو كاتجاه عام في اللغة وبين مراحل تأسيس القواعد اللغوية. فالنحو حسب ما تذكره الروايات، بدأ ظهوره مع أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ/681م). وكان الاهتمام فيه متجها إلى مقاومة اللحن. أما بناء القواعد فقد بدأ كما ذكرنا مع ابن أبي إسحاق الحضرمي (راجع الخثران: الدرس النحوي، ص ص 71–76).

69 – ينظر ابن جني: الخصائص، 111/1–113

70 – ينظر السيوطي: الاقتراح، ص 101.

71 – ينظر:

Lerot : Précis, pp. 333-334.

72- ينظر ابن جني: الخصائص، 3/ 98

73 - المرجع نفسه، 12/2.

74 - المرجع نفسه، 357/1.

75 - الشلقاني: رواية اللغة، ص 322.

76 - راجع ابن جني: الخصائص، 360/2.

77 - ينظر: Lyons : Linguistique générale, pp. 30-31

78 - ينظر: De Saussure : Cours, pp. 222-224

79 - ينظر: Lyons : Linguistique générale, p. 32

80 - De Saussure: Cours, p. 233.

81 - ينظر: Frei: LA grammaire des fautes, p. 18

82 - ابن فارس: مقاييس اللغة، 239/5.

83 - راجع ابن جني: الخصائص، 97/1-98.

84 - يعد المستوى الرابع وهو الشاذ في القياس والاستعمال جميعا مظهرا لغويا مقبولا لورود شواهد نقلية فيه (راجع ابن جني: الخصائص 89/1-99 و261/1).

85 - اقتبسنا هذا الجدول بتصرف عن تمام حسان: الأصول، ص 182.

86 - يتجلى ذلك في ظاهر مذهبه في كتابه "الخصائص"، 40/1-41.

87 - تمام حسان: المعيارية والوصفية، ص 20.

88 - ثبات اللغة في قواعدها وبناها ومعاني ألفاظها هو مذهب القائلين بالتوقيف الزماني والمكاني والقائلين بأنّ اللغة وحي وإلهام.

89 - راجع: Frei : La grammaire des fautes, p. 18

90 - المرجع نفسه، ص ص 18-19.

91 - المرجع نفسه، راجع: ص 9-18-19.

92 - Hjelmslev: Essais, pp. 88-89.